Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والصيرفة الإسلامية

العدد (6) دولة قطر - أبريل 2017 م

تصدر عن

بيت المشورة للاستشارات المالية
Bait Al-Mashura Finance Consultaions

إلكتروني ISSN : 2409-0867
ورقـــي ISSN : 2410-6836

mashurajournal.com

دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في تنمية النشاط الاقتصادي وتركزات استخدام أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية والمديونية

د.عزمي وصفي عوض

(سلّم البحث للنشر في 6 / 11/ 2016م، واعتمد للنشر في 1/13 / 2017م)

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في تنمية النشاط الاقتصادي، وبيان تركزات استخدام المصارف الإسلامية الفلسطينية لأدوات التمويل الإسلامية القائمة على مفهوم الملكية والمديونية، وما مدى توزيع التمويلات الممنوحة من قبل المصارف الإسلامية الفلسطينية على مختلف القطاعات الاقتصادية لدفع عجلة التنمية في فلسطين، وقد خلصت الدراسة إلى أهمية الدور الذي تؤديه المصارف الإسلامية في تمويل التنمية من الناحية النظرية، غير أن النتائج التحليلية لدور المصارف الإسلامية الفلسطينية في تنمية النشاط الاقتصادي أكدت أنها دون التوقعات والمستوى المطلوب، وأن دورها لم يكن فاعلاً بالمقارنة مع مستوى النجاح الذي حققته في تجميع المدخرات، وأن النتائج أظهرت أيضاً عدم توزيع التمويلات الممنوحة من قبل المصارف الإسلامية الفلسطينية على مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن، كما أن الدراسة أظهرت أن المصارف الإسلامية ركزت في استخداماتها على أدوات التمويل الإسلامية القائمة على مفهوم المديونية، وبالأخص على أداة المرابحة للآمر بالشراء، وأهملت جزئياً أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية، مما أضعف دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد قدم الباحث العديد من التوصيات حول تنشيط الدور التنموي للمصارف الإسلامية الفلسطينية.

Abstract

The study aims to evaluate the role of the Palestinian Islamic banks, it also describe the ratio of ownership and debt based financing deployed by Palestinian Islamic bans, similarly the role of Islamic banks in the financing of economic activity to support Palestinian development. The study concluded to the importance of the role played by Islamic banks in the financing of development theoretically, However, the analytical results of the role of the Palestinian Islamic banks in the development of economic activity confirmed that its below expectations and desired level, and its role was not active in comparison with the level of success achieved in the compilation of Savings, and that the results also appeared misallocation funds granted by the Palestinian Islamic banks to various economic sectors, The study also showed that Islamic banks were restricted in their use of the tools of Islamic financing instruments based on the concept of indebtedness, and in particular on the Murabaha tool , and partially ignored the existing of the financing instruments based on the concept of ownership which weakened its role in achieving economic development, and the researcher presented several recommendations about the revitalization of the developmental role of the Palestinian Islamic banks.

المقدمة

أصبحت المصارف الإسلامية وخلال ما يقارب الأربعة عقود على نشأتها من أكثر المؤسسات المصرفية التي تشهد نمواً وانتشاراً جغرافياً واسعاً، وهي تؤدي دوراً هاماً وأساسياً في التنمية الاقتصادية، وتقع على عاتق المصارف الإسلامية مسؤولية النهوض بالتنمية كونها أُسّست لتحمُل مسؤولية المال وإدارته، ومن هنا تأتي أهمية المصارف الإسلامية في دعم عجلة الاقتصاد وتمويل المشاريع الاستثمارية، وذلك من خلال استخدامها لأساسيات العمل المصرفي المتطور والأدوات التمويلية الإسلامية القائمة على مفهوم الملكية والمديونية، وبأحدث الطرق والأساليب الفنية لتسهيل التبادل التجاري وتنشيط الاستثمار وبما لا يتنافى وأحكام الشريعة الإسلامية، فإذا كانت المصارف التجارية تعمل لتجميع الأموال والمدخرات لإعادة توظيفها مقابل الحصول على فوائد أعلى من تلك التي تدفعها على الودائع، فإن المصارف الإسلامية تعمل كوسيط وشريك لتجميع الأموال وإعادة توظيفها لتحصل بذلك على نصيب من الربح وتتحمل جزءاً من الخسائر حال وقوعها.

وبإجراء مقارنة بين مجالات توظيف الأموال في المصارف الإسلامية ومجالات توظيف الأموال في المصارف التجارية يتبين أن معظم أموال الودائع في المصارف التجارية توجه لمجال القروض والسلف والتي تشكل غالبية أوجه الاستثمار، أما في المصارف الإسلامية فتختفي طرق التمويل عن طريق القروض والسلف بفائدة، ليحل محل كل هذا أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية والمديونية وأشهرها المشاركة والمضاربة والمرابحة والبيوع.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في تنمية النشاط الاقتصادي الفلسطيني من خلال استخدامها لأدوات التمويل الإسلامية لتمويل المشاريع الاستثمارية، وبيان درجة تركزات استخدام المصارف الإسلامية الفلسطينية لصيغ التمويل الإسلامية القائمة على مفهوم الملكية والمديونية في تمويلاتها للمشاريع الاستثمارية والإنتاجية، وسيتم ذلك من خلال المحاور الآتية:

1. بيان أهمية الدور التنموي الذي تؤديه المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية والنشاط الاقتصادي.
2. بيان درجة تركز استخدام المصارف الإسلامية الفلسطينية لأدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية، ودرجة تركز استخدام أدوات التمويل القائمة

على مفهوم المديونية، ودور تلك الأدوات في التنمية والنشاط الاقتصادي.

3. بيان درجة توزيع التمويلات الممنوحة من المصارف الإسلامية على مختلف القطاعات الاقتصادية المختلفة.

مشكلة وأسئلة الدراسة:

بعد تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية لزمام الأمور في الأراضي الفلسطينية في العام 1993، بدأ عمل العديد من المصارف التجارية والإسلامية، وشكلت هذه المصارف نواة النظام المصرفي الفلسطيني لتؤدي دوراً هاماً في تنمية النشاط الاقتصادي الفلسطيني، وللمصارف الإسلامية الفلسطينية دور هام في تمويل التنمية والنشاط الاقتصادي ولو من الناحية النظرية وفقا لما جاء في عقودها التأسيسية، ومن هنا تنشأ مشكلة الدراسة والتي تتمحور حول التساؤل الآتي، ما دور البنوك الإسلامية الفلسطينية في تمويل المشاريع الاستثمارية التي تدعم التنمية والنشاط الاقتصادي الفلسطيني؟ وينبثق عن السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية تسهم في الإجابة على التساؤل الرئيسي:

1. هل التزمت المصارف الإسلامية الفلسطينية بما جاء في عقودها التأسيسية من مسؤولية للنهوض بالتنمية كونها أُسّست لتحمُل مسؤولية المال وإدارته؟

2. ما درجة تركزات استخدام المصارف الإسلامية لأدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية ودورها التنموي؟

3. ما درجة تركزات استخدام البنوك الإسلامية لأدوات التمويل القائمة على مفهوم المديونية ودورها التنموي؟

4. ما درجة توزيع/ تنويع التمويلات الممنوحة من قبل المصارف الإسلامية الفلسطينية على مختلف القطاعات الاقتصادية؟

5. ما حجم ما تستثمره المصارف الإسلامية الفلسطينية داخل وخارج فلسطين من إجمالي الموجودات؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. بيان دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في تنمية النشاط الاقتصادي الفلسطيني طبقاً لما جاء في عقودها التأسيسية وأنظمتها الداخلية من أهداف

تسعى لتحقيقها ومنها أنها عازمة على إنشاء المشاريع التنموية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبيان مدى تطابق الواقع العملي مع الواقع النظري لتلك الأهداف.

2. بيان حجم ما تستثمره المصارف الإسلامية من الموجودات داخل وخارج فلسطين.

3. التعرف على حجم التوظيفات الاستثمارية باستخدام أدوات التمويل الإسلامية القائمة على مفهوم الملكية والمديونية وأهمية ودور تلك الأدوات في التنمية الاقتصادية.

4. ما مدى توزيع التمويلات الإسلامية الممنوحة من قبل المصارف الاسلامية الفلسطينية على مختلف القطاعات الاقتصادية.

5. تقديم التوصيات للمصارف الإسلامية الفلسطينية للقيام بدورها الأصيل في تمويل المشاريع الاستثمارية والإنتاجية لدفع عجلة النشاط الاقتصادي.

فرضيات الدراسة:

للدراسة مجموعة من الفرضيات أهمها:

1. تقوم المصارف الإسلامية الفلسطينية بمسؤولياتها للنهوض بالتنمية كونها أُسّست لتحمُل مسؤولية المال وإدارته.

2. تقوم المصارف الإسلامية الفلسطينية في تجميع المدخرات بهدف استثمارها لتنمية القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن.

3. أدوات التمويل الاسلامية أثبتت أثرها في الاستثمار والتنمية.

4. تمكنت المصارف الإسلامية الفلسطينية من تمويل المشاريع الاستثمارية باستخدام أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية والمديونية.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة للتعرف على دور المصارف الإسلامية الفلسطينية وهي البنك الاسلامي الفلسطيني والبنك الاسلامي العربي العاملة في الضفة الغربية من فلسطين، وتم استثناء المصارف الاسلامية العاملة في قطاع غزة لصعوبة الحصول على المعلومات، واقتصرت الدراسة على تحليل البيانات المالية خلال الفترة 2010 - 2014، وللمقارنات التحليلية للمصرفيين تم التركيز على الاعوام

.2014 – 2013

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، مستخدماً الجداول للتوضيح ما أمكن وقام الباحث بجمع ما يتوفر من البيانات والإحصائيات المنشورة عن المصارف الإسلامية في فلسطين وهما البنك الاسلامي الفلسطيني والإسلامي العربي، والرجوع إلى الأدبيات والدراسات والأبحاث السابقة التي دارت حول موضوع المصارف الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (حلس ومقداد، 2005) بعنوان دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، حيث قام الباحثان بدراسة دور البنوك الإسلامية في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية في فلسطين. ولم يكتف الباحثان بالبيانات المنشورة عن المصارف الإسلامية بل سعيا إلى الاعتماد كذلك على البيانات الأولية، حيث تم تجميع البيانات من البنوك الإسلامية وفروعها العاملة في قطاع غزة فقط، وبذلك فإن الدراسة لم تشتمل على كل فلسطين. وقد أكدت الدراسة الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تمويل التنمية من الناحية النظرية، غير أن النتائج الميدانية لأثر المصارف الإسلامية في فلسطين أكدت عدم قدرة المصارف الإسلامية في فلسطين على أن تلعب هذا الدور.وعلى الرغم من أن النتائج تشير إلى نجاح المصارف الإسلامية في تجميع المدخرات في فلسطين، إلا أنها أكدت الفشل الذريع في تقديم التسهيلات وخاصة في فلسطين مما يتضمن ضعف دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.وقد قدم الباحثان العديد من التوصيات حول تنشيط الدور التنموي للمصارف الإسلامية، تتعلق غالبها في الاهتمام بالتخطيط وإيجاد البدائل للتمويل بالمرابحة والاهتمام بالمضاربة والمشاركة، وهذا يتضمن إيجاد القواعد والأسس الواضحة القابلة للتطبيق في ظل الواقع الفلسطيني.

2. دراسة (الرفيق، محمد2010) بعنوان أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية، وتهدف الدراسة إلى التركيز على اثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية، حيث أظهرت الدراسة أن هناك العديد من مصادر التمويل بشكل عام، وشكل التمويل المصرفي الإسلامي بشكل خاص أهمية كبيرة حيث تمكنت تلك المصارف من المساهمة في تمويل العديد من القطاعات

الاقتصادية، وبينت الدراسة أهمية دور المصارف الإسلامية في التنمية،ولهذا نجد أن المصارف الإسلامية يمكنها أيضاً أن تلعب دوراً في توفير الموارد المالية المحلية الضرورية لزيادة معدل النمو الاقتصادي وبالتالي المساهمة في عملية التنمية، ويمكنها أن تلعب دوراً كبيراً في حشد المدخرات القومية والخارجية، بالإضافة إلى تدعيم الاستقرار الاقتصادي من خلال امتصاص السيولة الفائضة بهدف السيطرة على العرض النقدي، وبالتالي تخفيض معدل التضخم والمحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية، وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية يمكنها أن تلعب دورا كبيرا في عملية تمويل المشروعات حيث تبين بان اثر التمويل على الناتج المحلي الاجمالي كان ايجابيا وذو دلالة احصائية وأيضا كان اثر التمويل على الانفاق الحكومي ايجابي بالإضافة الى ذلك تبين أن المصارف الإسلامية لها دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية

الإطار النظري وأدبيات الدراسة:

توطئه:

تقوم المصارف الإسلامية على مجموعة أفكار منها الإنابة أو الوكالة أو التفويض بين مالك المال (المودع) والمصرف الإسلامي (المستثمر)، وكذلك فكرة المخاطرة بأموال المساهمين والمودعين معاً في سبيل الحصول على عوائد مجزيه، وتعتمد المصارف الإسلامية في استخدام أدواتها التمويلية على ثلاثة أسس تتمثل في تحريم الربا وتحديد المعاملات المباحة شرعاً، ووضع ضوابط ومعايير للاستثمار[1]، وبذلك فإن المصارف الإسلامية تعتمد على أساس المشاركة في الربح والخسارة كبديل للفائدة التي تقوم على أساسها المصارف التجارية التقليدية، وتنبثق فكرة المصارف الإسلامية من حقيقة أن وظيفة التمويل تقوم في المنهج الإسلامي على أساس توفير السيولة النقدية للمشروعات الاستثمارية التي تحتاجها على أن تكون نتائج هذا النشاط شراكه بين المصرف وأصحاب العمل من جهة وبين المصرف وأصحاب المال من الجهة الأخرى، ولأجل تحقيق أهدافها الاستثمارية تستخدم المصارف الإسلامية صيغا تمويلية مختلفة تقوم أساساً القاعدة الفقهية الخراج، بالضمان والتي ينبثق عنها قاعدة الغنم بالغرم، ومن هذه الصيغ ما هو قائم على مفهوم الملكية كالمشاركة والمضاربة، ومنها ما هو قائم على مفهوم المديونية كبيوع المرابحة والسَّلَم والإجارة والاستصناع، والتي ينتج عن التعامل بها مديونية ثابتة في ذمة العميل المستفيد من التمويل، وتعد عملية استثمار الأموال الوظيفة المكملة لقبول الودائع، ويتم

(1) مقداد وحلس، مجلة الجامعه الاسلامية،المجلد الثالث عشر، ص 243، 2005 م.

استثمار الأموال في المصارف التجارية من خلال منح القروض لعملائها مقابل سعر فائدة محددة يفترض أنه يزيد عن سعر الفائدة الذي يدفعه المصرف للمودعين، ويختلف الأمر بالنسبة للمصارف الإسلامية، حيث يجب أن تستخدم هذه الأموال في مشروعات تتفق مع الشريعة الإسلامية، وتعود على المصارف والمودعين والمجتمع بالخير والرفاهية، دون إبراز طرف على حساب طرف آخر[2]، وتتبع أهمية المصارف الإسلامية انطلاقاً من حاجة المجتمع الإسلامي والفرد المسلم إلى إيجاد ملاذا للتعامل المصرفي والاستثماري بعيداً عن شبهة الربا، حيث إن المصارف الإسلامية أوجدت نوعاً من التعامل المصرفي لم يكن موجودا في القطاع المصرفي التقليدي، فقد أدخلت المصارف الإسلامية أسساً للتعامل بين المصرف والمتعامل تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر بالإضافة إلى المشاركة في الجهد من قبل المتعامل، بدلاً من أسس التعامل التقليدي القائم على مبدأ المديونية (مدين/دائن) وتقديم الأموال فقط دون المشاركة في العمل، وترجع أهمية وجود المصارف الإسلامية إلى تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيداً عن استخدام الفائدة، وإيجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية، وتعد المصارف الإسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي[3].

الخصائص الوظيفية للمصارف الإسلامية:

يمكن تعريف المصرف بأنه مكان التقاء عرض النقد والطلب عليه، وبناء عليه تقوم المصارف بالعديد من الأنشطة والعمليات المصرفية ذات العلاقة، حيث تعمل المصارف كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات من الأفراد والهيئات المختلفة ليعاد استخدامها في تمويل العمليات والمشاريع، ومن المعلوم أن للمصارف الإسلامية خصائص وميزات تنفرد بها عن المصارف التقليدية من حيث المبدأ والمحتوى والمضمون اختلافاً واضحاً مما يترتب عليه اختلافاً في الغاية والهدف[4]، وتتميز بأنها ذات صبغة استثمارية وتنموية واجتماعية، وأنها تطبق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية، فهي تسعى لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وعدم تبديدها، وزيادة الطاقات الإنتاجية وحسن استخدام المتاح منها، وأيضاً تقوية الهيكلية الاقتصادية من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن، كما أنها تسعى لتقليل البطالة، وهي مصارف اجتماعية تسعى لتحقيق

(2) جبر، هشام محمد، دور المؤسسات المالية الاسلامية في التنمية في فلسطين، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر المصرفي الأول في فلسطين، غزة، ديسمبر، 1998.

(3) عريقات و عقل، إدارة المصارف الإسلامية دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، صفحة 92 - 93 ، 2010 م.

(4) المصدر السابق.

عناصر التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وأنها ملتزمة بالصفات التنموية والاستثمارية في مشروعات حقيقة تؤدي إلى خلق الدخل فزيادة الطلب الفاعل وزيادة الإنتاج فالعمالة الكاملة، ثم زيادة الدخل في دورته الجديدة وبالتالي زيادة الميل الحدي للاستهلاك وزيادة الميل الحدي للادخار فزيادة الاستثمار، وينتج عن ذلك دوران عجلة النمو في الاقتصاد الوطني، وهي ملتزمة بتطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في العمل المصرفي وهذا ما يميزها عن المصارف التجارية، فهي تستبعد التعامل بالفائدة وتسعى لتوجيه كل جهدها نحو الاستثمار الحلال، وربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، كما أنها تقوم بتجميع الأموال المعطلة في الاقتصاد ودفعها إلى مجال الاستثمار لتنميتها، وللمصارف الإسلامية أهداف تسعى لتحقيقها ومنها جذب الودائع وتنميتها من خلال استثمارها في مشاريع إنتاجية، وتقديم الخدمات المصرفية للمتعاملين وتوفير الأمان للمودعين وتقديم التمويل اللازم، وتحقيق معدلات نمو في المنافسة والاستمرارية والانتشار.

واقع القطاع المصرفي الفلسطيني:

مع استلام السلطة الفلسطينية في منتصف عام 1994 لزمام الأمور الاقتصادية والمالية، بدأت المصارف بممارسة نشاطها من خلال إعادة افتتاح فروعها التي كانت قد أغلقت في عام 1967، وإنشاء مصارف فلسطينية جديدة تجارية وإسلامية، فقد بلغ عدد المصارف في فلسطين (17) مصرفاً حتى العام 2014، منها (7) مصارف وطنية وعدد (10) مصارف أجنبية وافدة، وبعدد فروع بلغت (258) موزعة بين (125) فرعاً للبنوك الوطنية وعدد (112) فرعاً للبنوك الأجنبية، ومن إجمالي المصارف الوطنية مصرفان إسلاميان يعملان من خلال (28) فرعاً، وهي تشكل ما نسبتة 22% من اجمالي الفروع التابعة للمصارف الوطنية، وعلى الرغم من التحديات والمعيقات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام جراء الاحتلال الصهيوني الغاشم، إلا إن القطاع المصرفي الفلسطيني الذي اتسم بأهمية خاصة في النشاط الاقتصادي باعتباره المكون الرئيس للنظام المالي قد واصل نموه مثبتاً قدرته على التعامل مع الكثير من المخاطر المحلية ومرسخاً نفسه كأحد أهم ركائز دعم الاقتصاد الفلسطيني، وقد بلغت إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني 11190.7 مليون دولار في العام 2013 ارتفعت إلى 11815.4 مليون دولار في العام 2014، وبلغ إجمالي ودائع العملاء لدى المصارف العاملة في فلسطين في العام 2013 ما قيمته 8303.7 مليون دولار ارتفعت إلى 8935.3 مليون دولار في العام 2014، أما عن التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل القطاع المصرفي الفلسطيني لعملائه فقد بلغت في العام 2013 ما قيمته 4480.1 مليون دولار ارتفعت إلى 4895 مليون

دولار في العام 2014 [5].

دور المصارف الإسلامية الفلسطينية وأهميتها في تنمية النشاط الاقتصاد الفلسطيني:

بلغ عدد المصارف الإسلامية في فلسطين مصرفين هما البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني ويعملان من خلال (28) فرعاً، وتقدر حصة البنوك الإسلامية الفلسطينية مجمعه ما نسبته 9.7% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني في العام 2014، وما يقارب 12% من إجمالي التمويلات المباشرة، وشكلت الودائع لدى البنوك الإسلامية الفلسطينية ما نسبته 9.8% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي في العام 2014، ولزيادة إقبال الجمهور الفلسطيني للتعامل مع البنوك الإسلامية فإنه يتوفر فرصة كبيرة أمام المصارف الإسلامية الفلسطينية لتعظيم حصصها السوقية، وهذا يشكل حافزاً لتحقيق أهدافها الاستراتيجية التي ترمي إلى مضاعفة حجمها في كل من ودائع العملاء والتمويلات المباشرة وتعظيم أرباحها.

اسم البنك	صافي حقوق الملكية(دولار)			عدد الفروع	سنة التأسيس	الجنسية
	2013	2014	النمو			
البنك الإسلامي العربي	62,321,764	67,729,769	8.6%	11	1996	فلسطيني
البنك الإسلامي الفلسطيني	63,463,651	67,539,672	6.4%	17	1997	فلسطيني

أولا: البنك الإسلامي العربي

شهد البنك الإسلامي العربي نمواً في إجمالي الموجودات بنسبة 19% لترتفع من 469 مليون دولار في العام 2013 إلى 561.9 مليون دولار في العام 2014، ولتشكل ما نسبته 4.72% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني، كما شهد نمواً في إجمالي الودائع بنسبة 21% لترتفع من 351 مليون دولار في العام 2013 لتصل إلى 425 مليون دولار في العام 2014 ولتشكل ما نسبته 5% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الفلسطيني، وحقق البنك نمواً في التمويلات المباشرة بما يقارب 55 مليون دولار وبنسبة زيادة بلغت 29% حيث ارتفعت صافي التمويلات المباشرة من 191.3 مليون دولار في العام 2013 إلى 247 مليون دولار في العام 2014 ولتشكل ما نسبته 5% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل القطاع المصرفي الفلسطيني، وارتفعت

(5) سلطة النقد الفلسطينية،الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي،التقرير السنوي 2014 م.

أرباحه من 3.5 مليون دولار في العام 2013 إلى 4.1 مليون دولار في العام 2014، وبلغ صافي حقوق الملكية ورأس المال 67.7 مليون دولار في العام 2014،[6].

وبالنظر إلى الجدول رقم (1) أدناه، لإيرادات التمويل المباشر وفقاً لأدوات التمويل المستخدمة من قبل البنك الإسلامي العربي للأعوام 2013 – 2014، فإننا نجد أن أعلى إيراد قد حققته أداة المرابحة للآمر بالشراء بقيمة 10.5 ملايين دولار في العام 2013 ارتفعت إلى 12.6 في العام 2014 كونها الأداة الأكثر استخداماً في التمويلات المباشرة، تلا ذلك إيرادات استثمارات البنك لدى المصارف الإسلامية الأخرى،حيث ارتفعت من 1.2 مليون دولار في العام 2013 إلى 1.5 مليون دولار في العام 2014، وشكلت إجمالي إيرادات التمويل المباشر البالغ قيمتها 15.5 مليون دولار من إجمالي إيرادات البنك الكلية البالغ قيمتها 19.9 مليون دولار ما نسبته 77.8% في العام 2014، وبلغ إجمالي النفقات والمصاريف قبل الضرائب 14.2 مليون دولار.

جدول (1) إيرادات التمويل المباشر وفقا لأدوات التمويل للبنك الإسلامي العربي للأعوام 2013 – 2014 (مليون دولار)

	المرابحة للآمر بالشراء	الإجارة المنتهية بالتملك	المشاركة	الاستصناع	استثمار في مصارف إسلامية	المضاربة
2013	10.58	0.45	-----	0.19	1.2	0.56
2014	12.6	0.73	0.005	0.14	1.5	0.49

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقرير السنوي للبنك الإسلامي العربي،2014)

وبالنظر إلى الجدول (2) لتوزيع حصص إيرادات التمويل المباشرة للبنك الإسلامي العربي للأعوام 2013 - 2014، نجد أن حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق قد بلغت ما قيمته 701,164 دولار مشكلة ما نسبته 5.4% من إجمالي إيرادات التمويل المباشر في العام 2013 ارتفعت إلى 816,313 دولار في العام 2014 مشكلة ما نسبته 6.2% من اجمالي ايرادات التمويل المباشر، وحصة البنك من إيرادات التمويلات المباشرة ارتفعت من 12,321,401 دولار في العام 2013 إلى 14,699,277 دولار في العام 2014، وبهذا تكون حصة البنك دون احتساب مساهمة/حصة البنك في الوعاء الاستثماري قد شكلت ما نسبته 94.6% من إجمالي إيرادات التمويل المباشر، وهذا يستدعي توعية وتثقيف العملاء وخاصة أصحاب حسابات الاستثمار

(6) البنك الإسلامي العربي،التقرير السنوي 2014 م

المطلق لمراجعة شروط استمارة فتح الحسابات والإطلاع على حصتهم كمستثمرين.

جدول (2) توزيع حصص إيرادات التمويل المباشر للبنك الإسلامي العربي للعام 2013 – 2014 (مليون دولار)

	إيرادات التمويلات المباشرة	إجمالي المصاريف التشغيلية	حصة حسابات الاستثمار المطلق	حصة حسابات الاستثمار / اجمالي ايرادات التمويل المباشر	حصة البنك بعد خصم المصاريف التشغيلية	اجمالي إيرادات البنك الكلية
2013	13	4.4	0.70	5.4 %	12.3	16.4
2014	15.5	6.4	0.81	6.2 %	14.6	19.9

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقرير السنوي للبنك الإسلامي العربي 2014)

وبالنظر للجدول (3) لمؤشر تطورات أهم بنود المركز المالي للبنك خلال الأعوام 2010 - 2014، نجد أنها في تحسن مستمر، حيث نمت إجمالي التمويلات المباشرة بنسبة 210% ومن 79.8 مليون دولار في العام 2010 إلى 247.8 مليون دولار في العام 2014، ونمت ودائع العملاء بنسبة 83% ومن 231.9 مليون دولار في العام 2010 إلى 425.7 مليون دولار في العام 2014، كما نمت موجودات البنك بنسبة 96% ومن 285.7 مليون دولار إلى 561.9 مليون دولار خلال الفترة 2010-2014.

جدول (3) تطورات أهم بنود المركز المالي للبنك الإسلامي العربي خلال الفترة 2010 – 2014 (مليون دولار)

البند	2010	2011	2012	2013	2014
صافي التمويلات المباشرة	79.8	133.2	171.7	191.3	247.8
ودائع العملاء والحسابات المطلقة	231.9	236.1	306.3	351.5	425.7
الموجودات	285.7	300.0	375.2	469.8	561.9

المصدر: (التقرير السنوي للبنك الإسلامي العربي، 2014)

ثانيا: البنك الإسلامي الفلسطيني

شهد البنك الإسلامي الفلسطيني خلال العام 2014 نمواً في صافي حقوق الملكية بنسبة 6.4% لترتفع من 63.4 مليون دولار في العام 2013 إلى 67.5 مليون دولار في العام 2014 ولتمثل ما نسبته 4.6% من إجمالي حقوق ملكية القطاع المصرفي الفلسطيني، ونمت موجودات البنك بنسبة 18% عن العام 2013، لترتفع من 502.2 مليون دولار في العام 2013 إلى 595 مليون دولار في العام 2014 ولتمثل ما نسبته 5% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني، كما شهد نمواً في ودائع العملاء بنسبة 13% لترتفع من 401.5 مليون دولار في العام 2013 إلى 455.9 مليون دولار في العام 2014 ولتشكل ما نسبته 5.1% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الفلسطيني،وحقق البنك نمواً في إجمالي التمويلات المباشرة بنسبة 31% لترتفع من 268.8 مليون دولار إلى 352.9 مليون دولار في العام 2014 ولتمثل ما نسبته 7% من إجمالي التمويلات الائتمانية الممنوحة في القطاع المصرفي الفلسطيني، وقد حقق البنك أرباحاً في نهاية العام 2014 ما يقارب 7.5 مليون دولار بعد الضرائب، وبلغت إجمالي النفقات والمصروفات قبل الضرائب 14.8، وبلغ معدل العائد على حقوق الملكية 11% في العام 2014، ومعدل العائد على الأصول 1.2% [7].

وبالنظر إلى الجدول رقم (4) لإيرادات التمويل المباشر وفقاً لأدوات التمويل المستخدمة من قبل البنك الإسلامي الفلسطيني للأعوام 2014-2013، فإننا نجد أن أعلى إيراد قد حققته أداة المرابحة للآمر بالشراء بقيمة 18.25 مليون دولار في العام 2013 ارتفعت إلى 22.3 مليون دولار في العام 2014 كونها الأداة الأكثر استخداماً في التمويلات المباشرة، تلا ذلك إيرادات استثمارات البنك لدى المصارف الإسلامية الأخرى بقيمة بلغت 1.3 مليون دولار في العام 2013 انخفضت إلى 0.69 مليون دولار في العام 2014، وشكلت إجمالي إيرادات التمويل البالغ قيمتها 22.3 مليون دولار من إجمالي إيرادات البنك الكلية البالغ قيمتها 28.7 مليون دولار ما نسبته 77%، ومن الأسباب الرئيسية التي جعلت المصارف الإسلامية الفلسطينية تتجه إلى استخدام أداة المرابحة للآمر بالشراء كونها تتصف بسهولة تسييلها ووضوح التدفق النقدي والعائد شبة المضمون والابتعاد ما أمكن عن المخاطرة.

(7) البنك الإسلامي الفلسطيني، التقرير السنوي 2014 م

جدول (4) إيرادات التمويلات المباشرة وفقا لأداة التمويل للبنك الإسلامي الفلسطيني للأعوام 2013 – 2014 (مليون دولار)

	المرابحة للأمر بالشراء	المنتهية بالتملك	استصناع	الاستثمار لدى مصارف إسلامية	تمويل السلطة	إجمالي إيرادات البنك
2013	18.2	0.44	0.02	1.3	0.81	23.7
2014	22.3	0.35	0.12	0.69	0.45	28.7

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقرير السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني 2014)

وبالنظر إلى الجدول (5) لتوزيع حصص الإيرادات وفقاً لاستخدام أدوات التمويل للبنك الإسلامي الفلسطيني للعام 2013 – 2014، نجد إيرادات البنك من التمويلات المباشرة قد بلغت 20.8 مليون دولار في العام 2013 ارتفعت إلى 24 مليون دولار في العام 2014 وهي تمثل ما نسبته 83% من إجمالي إيرادات البنك البالغة 28.7 مليون دولار في العام 2014، وقد بلغت حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (توفير/ لأجل) من إيرادات التمويل المباشر 2.47 مليون دولار في العام 2013 مشكلة ما نسبته 11% من اجمالي ايرادات التمويل المباشرة، انخفضت إلى 2.40 وهي تمثل ما نسبته 10% من إجمالي إيرادات التمويل المباشر في العام 2014، بينما بلغت حصة البنك من إيرادات التمويل المباشر دون احتساب مساهمة/حصة البنك في الوعاء الاستثماري 18.3 مليون دولار وهي تمثل ما نسبته 88% من إجمالي إيرادات التمويل المباشر في العام 2013، ارتفعت إلى 21.6 مليون دولار وشكلت ما نسبته 87.5% من إجمالي إيرادات التمويل المباشر.

جدول (5) توزيع حصص إيرادات التمويل للبنك الإسلامي الفلسطيني للأعوام 2013 – 2014 (مليون دولار)

	إجمالي الإيرادات من التمويلات	إجمالي المصاريف التشغيلية	حصة حسابات الاستثمار المطلق	حصة حسابات الاستثمار المطلق/ اجمالي الإيرادات	حصة البنك قبل خصم المصاريف التشغيلية	إجمالي إيرادات البنك الكلية
2013	20.8	5	2.47	11 %	18.3	23.7
2014	24	7.3	2.40	10 %	21.6	28.7

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقرير السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني 2014)

وبالنظر للجدول (6) لأهم بنود المركز المالي للبنك الإسلامي الفلسطيني خلال الأعوام 2010 - 2014، نجد أهم بنود المركز المالي للبنك في تحسن مستمر، حيث ارتفعت صافي التمويلات المباشرة من 171 مليون دولار في العام 2010 إلى 352.9 مليون دولار في العام 2014، وزادت ودائع العملاء من 298 مليون دولار إلى 455.9 مليون دولار في العام 2014، كما ارتفعت موجودات البنك من 357.3 مليون دولار إلى 595.2 مليون دولار خلال تلك الفترة.

جدول (6) تطور أهم بنود المركز المالي للبنك الإسلامي الفلسطيني خلال الفترة 2010 – 2014 (مليون دولار)

البند	2010	2011	2012	2013	2014
صافي التمويلات المباشرة	171.0	187.3	209.4	268.8	352.9
ودائع العملاء والحسابات المطلقة	298.0	328.7	352.5	401.5	455.9
الموجودات	357.3	392.6	423.1	502.2	595.2

المصدر: الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقرير السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني،2014

وفي سياق تقييم دور المصرفين الإسلاميين في فلسطين، كان لا بد من إجراء مقارنه لأهم بنود المركز المالي للمصرفين، والجدول رقم (7) يبين أوجه المقارنة لأهم بنود المركز المالي للمصرفين:

جدول (7) أوجه المقارنة لأهم بنود المركز المالي للمصارف الإسلامية الفلسطينية للأعوام 2013 – 2014 (مليون دولار)

البند	البنك الإسلامي العربي		البنك الإسلامي الفلسطيني	
	2013	2014	2013	2014
مجموع الموجودات	468	561.9	502.2	595.2
حقوق الملكية	62.3	67.7	63.4	67.5
إجمالي ودائع العملاء	351.5	425.8	401.5	455.9
إجمالي إيرادات البنك الكلية	16.7	19.9	23.7	28.7
إجمالي النفقات قبل الضريبة	11.8	14.2	14.8	19.3
صافي الربح	3.5	4.1	6.5	7.5
صافي التمويلات المباشرة	191.3	247.1	268.8	352.9
إيرادات التمويل المباشر	13	15.5	20.8	24
حصة الحسابات المطلقة من إيرادات التمويل	0.70	0.81	2.47	2.40
حصة البنك من إيرادات التمويلات	12.3	14.6	18.3	21.6

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقارير السنوية للبنك الإسلامي العربي والفلسطيني، 2014)

من خلال مراجعتنا للجدول (7) أعلاه، لأهم بنود المركز المالي للمصارف الإسلامية الفلسطينية للأعوام 2013 – 2014، نجد أن البنك الإسلامي الفلسطيني قد منح تمويلات مباشرة بقيمة 268.8 مليون دولار و بنسبة 66% من إجمالي ودائع العملاء لدى البنك ارتفعت إلى 352.9 مليون دولار في العام 2014 وشكلت ما نسبته 77% من إجمالي ودائع العملاء، بينما قدم البنك الإسلامي العربي تمويلات مباشرة بقيمة 191.3 مليون دولار وبنسبة 48% من إجمالي ودائع العملاء في العام 2013 ارتفعت إلى 247.1 في العام 2014 وشكلت ما نسبته 58% من إجمالي ودائع العملاء للبنك في العام 2014، وأن الفارق بين المصرفين في هذا الجانب قد بلغ 13% و19% للأعوام 2013 – 2014 على التوالي لصالح البنك الإسلامي الفلسطيني في استثمار أموال المودعين في منح التمويلات وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار وأرباح البنك، ونجد أيضاً أن هناك فارقاً في حصة أصحاب الحسابات المطلقة من إيرادات التمويل المباشر بين المصرفين، حيث نجد أن حصة حسابات أصحاب الحسابات المطلقة من إجمالي الإيرادات الناجمة عن التمويلات المباشرة في البنك الإسلامي الفلسطيني قد بلغت نسبة 10% في العام 2014، بينما بلغت حصة

أصحاب الحسابات المطلقة من إيرادات التمويل المباشر في البنك الإسلامي العربي 5% في العام 2014، وهذا دلالة واضحة أن البنك الإسلامي العربي يتقاضى حصة أكبر من الإيرادات الناجمة عن التمويلات المباشرة بالمقارنة مع البنك الإسلامي الفلسطيني على حساب المودعين.

وبمراجعة الجدول (8) أدناه، لتوزيع التمويلات الائتمانية حسب نوع أداة التمويل المستخدمة، نجد أن هناك تقارباً في نوع أداة التمويل الأكثر استخدما لدي المصرفين وهي أداة المرابحة للآمر بالشراء، وقد شكلت ما نسبته 90% من إجمالي التمويلات المباشرة للبنك الإسلامي العربي في العام 2013 انخفضت إلى 88.7% في العام 2014، وشكلت ما نسبته 98% للبنك الإسلامي الفلسطيني من إجمالي التمويلات المباشرة في العام 2013 انخفضت إلى 95% في العام 2014، تلا ذلك أداة الإجارة المنتهية بالتملك، وهذه دلالة واضحة على أن المصارف الإسلامية الفلسطينية لا تستخدم بشكل عادل باقي أدوات التمويل وخاصة أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية، والتركيز فقط وبنسبة عالية على أداة المرابحة للآمر بالشراء، وهذا يدل أو يعكس مدى تدني مستوى مساهمة المصارف الإسلامية الفلسطينية في تنمية النشاط الاقتصادي.

جدول (8) توزيع التمويلات المباشرة حسب نوع أدوات التمويل للأعوام 2013 - 2014

حسب الأداة	المرابحة للآمر بالشراء		المنتهية بالتملك		المضاربة		الاستصناع		المشاركة	
	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014
الإسلامي العربي	172.4	219.3	8	14.9	7.9	7.64	2.5	2.8	--	1.9
الإسلامي الفلسطيني	263.6	333.7	5.9	5.29	----	5.6	0.4	4.0	0.6	1.6
الإجمالي	436	553	13.9	20	7.9	13.2	2.9	6.8	0.6	3.5

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقارير السنوية للبنك الإسلامي العربي والفلسطيني،2014)

والجدول التالي (9) أدناه،يستعرض أهم مؤشرات الأداء المالي للبنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي للأعوام 2013 - 2014، ومن جدول مؤشر الأداء نجد أن هناك تقارباً بين المصرفين لأغلب المؤشرات وإن دل ذلك فإنه يدل على أن المصرفين ينتهجان سياسات واستراتيجيات متشابهة كون المصرفين يعملان في ظل بيئة اقتصادية واجتماعية واحدة مما يساعد على تقارب نتائج المؤشرات المالية.

جدول (9) أهم مؤشرات الأداء المالي للبنوك الإسلامية الفلسطينية خلال العام 2013 – 2014

البند	الإسلامي الفلسطيني		الإسلامي العربي	
	2013	2014	2013	2014
التمويلات المباشرة /حقوق الملكية	423 %	522 %	307 %	364.9 %
ودائع العملاء /الموجودات	79 %	76.5 %	75 %	75.7 %
التمويلات المباشرة /الموجودات	53 %	59.2 %	40.7 %	44 %
التمويلات المباشرة /ودائع العملاء	67 %	77.4 %	54 %	58 %
إيرادات التمويل/إجمالي الإيرادات	%87.7	83.5 %	78 %	77.7 %
نسبة العائد على الأصول	1.3 %	1.26 %	0.7 %	0.7 %
نسبة العائد على حقوق الملكية	10.3 %	11.1 %	5.6 %	6.1 %
المطلوبات وحقوق أصحاب الحسابات المطلقة / الموجودات	87 %	86.9 %	86 %	87.9 %
حصة الحسابات المطلقة /إيرادات التمويل المباشر	12 %	10 %	6 %	5 %
حصة البنك / إيرادات التمويل المباشر	88 %	90 %	94 %	95 %

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقارير السنوية للبنك الإسلامي العربي والفلسطيني،2014)

دور المصارف الإسلامية عامة في تمويل المشروعات ودعم التنمية الاقتصادية:

التنمية في الإسلام لها نظرة شاملة لكل من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع على مستوى الفرد والجماعة، وهي تشمل أيضاً تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية الخمسة حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، وهي ذات سمات خاصة تتمثل في أنها تنبع من عقيدة المسلم من إيمانه أنه مستخلف لعمران الأرض، وينبغي له أن يعمل على استثمار الموارد المسخرة بأفضل استثمار ممكن، والتنمية بالمفهوم الإسلامي تنمية عقائدية وشاملة، فهي عقائدية بمعنى أنها تلتزم بكل ضوابط الشريعة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وشاملة للفرد والمجتمع وعناصر الإنتاج كافة، وهي لا تقتصر على جيل دون الأخر وإنما هي عملية متواصلة، وتقوم التنمية على أساس قيام المسلم بواجب الإعمار الذي يستلزم استثمار وتنمية الموارد المادية على اختلافها، وتشمل التنمية بالمفهوم الإسلامي إلى جانب تنمية الموارد، التنمية البشرية التي تمثل جزءاً أساسياً وهاماً من التنمية الإسلامية، فتقوم بتنمية الفرد المستخلف وتوفير مستوى الكفاية له وفقا للمقاصد الشرعية الخمسة، وتعتمد التنمية الإسلامية على بعدين هما[8]:

البعد الاجتماعي: ويتمثل في التصور الإسلامي للمسألة الاجتماعية وهي المسألة

(8) الرفيعي وآخرون،،المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، صفحة 31، 2012 م

التي تتحد عندها العناصر الأساسية الثلاثة الإنسان والمجتمع، العمل والإنفاق، الحلال والحرام. والبعد الاقتصادي: وهو التصور الإسلامي للمشكلة الاقتصادية التي تتحد عندها العناصر الثلاثة (الموارد والإنتاج الحاجة والإشباع، التوزيع والتوازن).

إن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى تغيير في بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية السائدة وإيجاد مؤسسات وتنظيمات جديدة، ومن أهمها المؤسسات المالية والمصرفية القادرة على تعبئة المدخرات الكامنة في المجتمع والتي هي في الوقت نفسه تُعَد قنوات لتوجيه هذه الموارد نحو أوجه الاستثمار المختلفة، فالنظام الإسلامي يبحث عن الاستثمار الفاعل من خلال توجيه المدخرات نحو سبل الاستثمار المختلفة والمتمثلة في إلغاء الاكتناز وفرض الزكاة والحث على الاستثمار الطوعي، وإلغاء الفائدة على رأس المال والعمل بنظام المشاركة في الربح، وتكييف نمط الاستثمار في المجتمع بما يؤدي إلى تناسب الهيكل السلعي للعرض مع الهيكل السلعي للطلب لمنع حدوث اختلال هيكلي في الاقتصاد[9].

وهذا كله ينبثق من وظيفة المال في الإسلام لما تمثله هذه الوظيفة من التزام في وضع المال في خدمة المجتمع وإسعاد الفرد وتوسيع قاعدة المستفيدين من الأموال، وتحقيق صالح كل الأطراف من مودعين ومستثمرين، وأن المصارف الإسلامية تعمل بحكم طبيعتها على تعبئة الموارد بما يتيح تحقق عنصر التكوين الرأسمالي الذي هو أولى ضرورات التنمية[10].

إن المنهج التنموي والفعال للمجتمعات الإسلامية لابد وأن ينبع من المعتقدات والقيم الإسلامية المستندة إلى القرآن الكريم والسنة النبوية، ويكون للمصارف الإسلامية الدور الأساسي (وليس مجرد دور ثانوي أو هامشي) في أحداث التنمية وتحقيقها من خلال تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ويعد التمويل من أهم الوظائف الرئيسية لأي مشروع سواء كان صناعياً أو زراعياً أو تجارياً أو خدماتياً، فالتمويل هو الذي يساعد على إنشاء المشروعات وتوسيع القائم منها، والقطاع المالي ممثلاً في المصارف هو الذي يرفد المشروعات بما تحتاجه من أموال، وهي التي تعمل على تجميع المدخرات المبعثرة لتقوم بضخها في جسم الاقتصاد المحلي بقطاعاته المختلفة لتعمل على تقوية هذا الاقتصاد ونموه وتطوره، وعلى هذا الأساس فإن نمو القطاعات الاقتصادية يعتمد بشكل كبير على كفاءة القطاع المالي وأهمها المؤسسات المصرفية، حيث إنها تؤدي دوراً هاما في تجميع المدخرات واستثمارها في مجالات مختلفة تعود بالنفع الوفير على البلد في

(9) الرفيعي وآخرون،،المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، صفحة 31، 2012 م

(10) نفس المصدر السابق، صفحة 32، 2012م

شكل زيادة الإنتاجية والتشغيل وتقليل البطالة، ورفع مستوى البنية الاقتصادية[11].

ونجد في الاقتصاد الإسلامي أن المصارف الإسلامية تقع عليها مسئولية خاصة في النهوض بواجب التنمية باعتبار أنها تحمل مسئولية المال وإدارته كونها ذات طبيعة مؤسسية إنمائية،حيث تقوم بتعبئة المدخرات ومحاربة الاكتناز وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار لخدمة المجتمع بصورة تتفق مع الشريعة الإسلامية، فهي مؤسسة اقتصادية واجتماعية ومالية ومصرفية، تسعى لوضع المال في وظيفته الأساسية في المجتمع.

وتسعى المصارف الإسلامية إلي تحقيق العديد من الأهداف التي من أهمها[12]:

1. إيجاد البديل الإسلامي لكافة المعاملات المصرفية التي يحتاج إليها المسلم في نشاطه اليومي التجاري، الصناعي، الزراعي وغير ذلك، ورفع الحرج عن المسلمين في المعاملات المصرفية اليومية.

2. تنمية الوعي الادخاري بشتى السبل لدى مختلف فئات المجتمع ومكافحة الاكتناز.

3. تشجيع الاستثمار بإيجاد الفرص الملائمة وخلق الآليات والأدوات التي تلبي احتياجات المستثمرين.

4. توفير رؤوس الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال من الأفراد والشركات والمؤسسات.

وللتعرف على دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في تنمية النشاط الاقتصادي،لا بد من التطرق إلى حصة مشاركتها مجتمعة نسبة إلى القطاع المصرفي الفلسطيني من حيث حجم التمويلات الممنوحة وحجم ودائع العملاء وإجمالي الموجودات. وبالنظر إلى الجدول (10) أدناه، نجد أن إجمالي موجودات المصارف الإسلامية الفلسطينية نسبة إلى إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني خلال الفترة 2010 - 2014 قد بلغت 7.3% في العام 2010 ارتفعت إلى 9.7% في العام 2014 وبمعدل نمو بلغ 79.9% للمصارف الإسلامية بينما بلغت نسبة النمو للقطاع المصرفي 34.2% وإذا ما نظرنا إلى إجمالي ودائع العملاء في المصارف الإسلامية الفلسطينية نجد أن نسبتها إلى إجمالي ودائع القطاع المصرفي الفلسطيني بلغت 7.7% في العام 2010 ارتفعت إلى 9.8% في العام 2014 وبنسبة نمو بلغت 66.3% للمصارف الإسلامية بينما كانت نسبة النمو لإجمالي ودائع العملاء في القطاع المصرفي 31.% خلال الفترة 2010 - 2014، وهي نسبة نمو جيدة بالمقارنة مع باقي المصارف التجارية خاصة وان المصارف الإسلامية حديثة النشأة في فلسطين بالمقارنة مع فروع البنوك الوافدة

(11) مقداد وحلس، مجلة الجامعة الاسلامية، المجلد الثالث عشر، العدد الاول، صفحة 248 - 249، 2005 م

(12) علي،أحمد محمد، دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية، الطبعة الاولى، سلسلة محاضرات للعلماء الفائزين بجائزة البنك، صفحة 12، 1995م

إلى فلسطين وانتشارها، وإذا ما نظرنا إلى إجمالي حجم التمويلات الممنوحة من قبل المصارف الإسلامية نسبة إلى إجمالي التمويلات الممنوحة من قبل القطاع المصرفي الفلسطيني نجد أنها بلغت 8.6% في العام 2010 ارتفعت إلى 12.2% في العام 2014 وبنسبة نمو بلغت 141% بينما كانت نسبة النمو في مجال التسهيلات الائتمانية للقطاع المصرفي 69% خلال الفترة 2010 - 2014.

جدول (10) أهم بنود المركز المالي للبنوك الإسلامية نسبة إلى القطاع المصرفي الفلسطيني 2010 – 2014 (مليون دولار)

البند	2010		2011		2012		2013		2014	
	البنوك الإسلامية/ القطاع المصرفي		البنوك الإسلامية/ القطاع المصرفي		البنوك الإسلامية/ القطاع المصرفي		البنوك الإسلامية/ القطاع المصرفي		البنوك الإسلامية/ القطاع المصرفي	
إجمالي الموجودات	643	7.3 %	693	7.4 %	798	7.9%	970	8.6 %	1157	9.7 %
إجمالي الودائع	530	7.7 %	565	8.1 %	659	%8.8	753	9 %	881	9.8 %
إجمالي التمويلات	249	8.6 %	320	9 %	381	9.1%	460	10.2%	600	12.2%

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات المالية من التقارير السنوي للمصرفين وسلطة النقد، 2014)

وللمزيد من التعرف على دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في تنمية النشاط الاقتصادي، لا بد من تحليل تركزات أهم بنود موجودات المصارف الإسلامية الفلسطينية، وبالنظر إلى جدول (11) أدناه، لأهم تركزات موجودات البنك الإسلامي العربي للأعوام 2013 - 2014 نجد أن إجمالي توظيفات البنك خارج فلسطين قد شكلت ما نسبته 22.9% من إجمالي موجودات البنك، حيث بلغت إجمالي توظيفات البنك الخارجية 107.3 مليون دولار، ونسبة إلى إجمالي ودائع العملاء البالغة 351.6 مليون دولار نجد نسبة التوظيف الخارجي إلى إجمالي ودائع العملاء بلغت 30.5% في العام 2013 ارتفعت إلى 33% في العام 2014، وقد ارتفعت نسبة التوظيف الخارجي إلى إجمالي موجودات البنك من 22.9% إلى 25% وقد شكلت نسبة التوظيف الخارجي إلى صافي التمويلات المباشرة للبنك الإسلامي العربي 56% في العام 2014، وبتقديرنا أن هذه النسبة مرتفعة كون البنك الإسلامي العربي تقع على مسؤوليته الدينية والاجتماعية تنشيط الاقتصاد الفلسطيني

المحلي واستثمار أموال الفلسطينيين داخل فلسطين لا خارجها.

جدول (11) أهم تركزات موجودات البنك الإسلامي العربي وفقا للتوزيع الجغرافي للعام 2013 – 2014 (مليون دولار)

تركزات الموجودات	داخل فلسطين	خارج فلسطين	داخل فلسطين	خارج فلسطين
	2013	2013	2014	2014
التمويلات المباشرة	191.3	------	247.1	
أرصدة لدى بنوك وسلطة النقد	121.9	100	128.6	130
استثمارات لدى بنوك إسلامية	----	6.8		9.1
موجودات مالية بالقيمة العادلة	6.6	0.48	6.6	0.47
موجودات أخرى	40.2	0.3	44.7	0.21
المجموع	360	107.5	427	140.6

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقرير السنوي للبنك الإسلامي العربي، 2014)

أما بخصوص تركزات أهم موجودات البنك الإسلامي الفلسطيني للأعوام 2013 - 2014، وبمراجعة الجدول (12) أدناه، نجد أن نسبة التوظيف الخارجي إلى مجموع موجودات البنك بلغت 13% في العام 2013، ونسبة إلى إجمالي ودائع العملاء بلغت 16%، وفي العام 2014 انخفض التوظيف الخارجي نسبة إلى إجمالي الموجودات من 13% إلى 6.4%، وأيضاً انخفض التوظيف الخارجي نسبة إلى إجمالي الودائع من 16% إلى 8.3%، وشكل التوظيف الخارجي نسبة إلى صافي التمويلات المباشرة 10% في العام 2014، وبتقديرنا العام حول التوظيف الخارجي للمصرفين نجد أنه كان من الأجدى للمصرفين أن تستثمر تلك التوظيفات داخل فلسطين حيث تقع على مسؤوليتهم تنشيط الاقتصاد الفلسطيني المحلي واستثمار أموال الفلسطينيين داخل فلسطين لا خارجها كون المجتمع الفلسطيني أحوج إلى هذه المبالغ للاستفادة منها.

جدول (12) أهم تركزات موجودات البنك الإسلامي الفلسطيني للأعوام 2013 - 2014 (مليون دولار)

البنود	داخل فلسطين	خارج فلسطين	داخل فلسطين	خارج فلسطين
	2013	2014	2013	2014
التمويلات المباشرة بالصافي	267.6	1.1	352.4	0.46
أرصدة لدى بنوك وسلطة النقد	135	60.5	168	33.6
موجودات أخرى	31.6		35.1	
موجودات بالكلفة المطفأة		5		4.1
المجموع	434.4	66.6	555.5	38.1

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقرير السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني 2014)

وإذا ما تمت مقارنة نسبة التوظيف الخارجي للمصارف الإسلامية مع القطاع المصرفي الفلسطيني في العام 2014، نجد أن القطاع المصرفي الفلسطيني قد وظف ما نسبته 32.2% من إجمالي الموجودات خارج فلسطين وبقيمة إجمالية بلغت 3823.5 مليون دولار، وشكل التوظيف الخارجي ما نسبته 39.6% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الفلسطيني، بينما سجل التوظيف الخارجي للمصارف الإسلامية الفلسطينية مجتمعه في العام 2014 ما نسبته 15.4% من إجمالي الموجودات، وشكل التوظيف الخارجي ما نسبته 20% من إجمالي ودائع المصارف الإسلامية الفلسطينية مجتمعة.

ويمكن أيضاً أن نسلط الضوء على درجة تركزات التمويلات الممنوحة من قبل المصارف الإسلامية لمختلف القطاعات الاقتصادية حتى يتضح لنا مدى مساهمة المصارف الإسلامية الفلسطينية في النشاط الاقتصادي.

وبمراجعة الجدول (13) أدناه لتوزيع التمويلات المباشرة الممنوحة من قبل البنك الإسلامي الفلسطيني في تمويل القطاعات الاقتصادية للأعوام 2013 - 2014، نجد أن تمويل العقارات وتملك الأراضي والشقق السكنية قد حقق أعلى قيمة تمويل وبواقع 86 مليون دولار في العام 2013 ارتفعت إلى 100 مليون دولار في العام 2014، تلا ذلك تمويل التجارة والسلع الاستهلاكية وبقيمة إجمالية 31.5 مليون دولار في العام 2013 ارتفعت إلى، 77.4 مليون دولار ومن 38.3 مليون دولار إلى 65.2 مليون دولار على التوالي، وأدنى قطاع قد تم تمويله هو القطاع الصناعي والزراعي بقيمة بلغت 4.7 مليون دولار في العام 2013 ارتفعت إلى 7.9 مليون دولار في العام 2014، بالرغم من أنه من أهم القطاعات الاقتصادية في فلسطين الذي يتوجب تمويله

وبنسبة عالية، وهذه المؤشرات لا تعطي انطباعاً جيداً لعدالة التوزيع في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة وأيضاً لا تفي بمستوى التوقعات التي يفترض أن تكون التركزات التمويلية موزعة بين القطاعات الاقتصادية بعدالة وبشكل متوازن.

جدول (13) توزيع التمويلات حسب القطاعات للأعوام 2013 – 2014 للبنك الإسلامي الفلسطيني (مليون دولار)

صناعة وزراعة		تجارة الجملة والمفرق		عقارات		سلع استهلاكية وخدمات		قطاع خاص و أخرى	
2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014
4.7	7.9	31.5	77.4	86	100.8	38.3	65.2	17.7	16.5
زراعة 3.96 صناعة 0.75	6.81 1.15	داخلي 28 خارجي 3.3	77 0.43	إنشاءات 69.3 أراضي 16.7	84.8 16	استهلاكي 12.5 سيارات 25.8	18.4 46.8	خاص 17.7 أخرى 0.015	16.4 0.043

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقرير السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني 2014)

وبالنظر إلى الجدول أدناه (14) لتوزيع التمويلات المباشرة حسب القطاعات الاقتصادية في البنك الإسلامي العربي للأعوام 2013 - 2014، نجد أن حصة تمويل التجارة وتمويل المهن الحرفية قد حاز على أعلى قيمة من إجمالي التمويلات وبقيمة 43.3 مليون دولار في العام 2013 ارتفع إلى 49.3 مليون دولار، تلا ذلك القطاع الخاص والذي يشتمل على بند تمويل شراء الأصول كالأراضي والعقارات لغايات استثمارية وبقيمة 39 مليون دولار، وأدنى حصة في التمويلات حسب توزيع التمويلات للقطاعات الاقتصادية كان لقطاع الصناعة والزراعة حيث سجل أدنى قيمة من إجمالي التمويلات الممنوحة بقيمة 10.1 مليون دولار وشكلت ما نسبته 5% من إجمالي التمويلات الممنوحة، ارتفعت في العام 2014 إلى 13.1 مليون دولار، وإذا ما نظرنا إلى بند تمويل السيارات لغايات الاقتناء الشخصي في قطاع تمويل السلع الاستهلاكية والسيارات، نجد إن تمويل السيارات للاقتناء الشخصي قد سجل ما قيمته 18 مليون دولار في العام 2013 ارتفع إلى 29.5 مليون دولار في العام 2014 بالمقارنة مع تمويل قطاع بأكمله كقطاع الصناعة والزراعة.

جدول (14) توزيع التمويلات حسب القطاعات الاقتصادية للأعوام 2013 - 2014 للبنك الإسلامي العربي (مليون دولار)

صناعة وزراعة		تجارة ومهن حرفية		أراضي للاستثمار وللاقتناء		سلع استهلاكية وخدمات		قطاع خاص وعقارات	
2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014
10.1	13.1	43.3	49.3	25.1	37.6	36.7	54.2	33.8	45
زراعة 0.67 صناعة 9.46	0.46 12.7	تجارة داخلي 40.1 تمويل مهن 3.2	45.6 3.7	للاستثمار 21.5 للاقتناء 3.5	21.8 15.7	استهلاكية 1.7 سيارات 18.8 خدمات 16.2	5.8 29.5 18.9	عقارات 17.8 سكن 16	21 24

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقرير السنوي للبنك الإسلامي العربي 2014)

وللمزيد من التوضيح حول تركز التمويلات الممنوحة من قبل المصرفين الإسلاميين على مختلف القطاعات الاقتصادية، يوضح الجدول (15) أوجه المقارنة لتوزيع التمويلات المباشرة حسب القطاع الاقتصادي للعام 2014، حيث نجد أن السلطة الوطنية الفلسطينية قد مولت بقيمة إجمالية من قبل المصرفين بمبلغ 135.2 مليون دولار من قبل البنوك الإسلامية مجتمعه، تلا ذلك تمويل الإسكان والعقارات وتملك الأراضي والشقق السكنية قد حقق أعلى قيمة تمويل من قبل المصرفين وبإجمالي 218.9 مليون دولار، تلا ذلك تمويل التجارة والحرف والمهن الصناعية بإجمالي 126.7 مليون دولار، وتمويل السلع الاستهلاكية واقتناء السيارات بقيمة إجمالية 73.3 مليون دولار، وأدنى قطاع قد تم تمويله هو قطاع الصناعة والزراعة بقيمة إجمالية بلغت 21 مليون دولار، بالرغم من انه من أهم القطاعات الاقتصادية في فلسطين الذي يتوجب تمويله وبنسبة عالية. وهذه المؤشرات لا تعطي انطباعاً جيداً لتركزات التمويل للقطاعات الاقتصادية وأيضاً لا تفي بمستوى التوقعات التي يفترض أن تكون التركزات التمويلية عادلة لكافة القطاعات حتى تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

جدول (15) أوجه المقارنة لتوزيع التمويلات المباشرة حسب القطاع للمصارف الإسلامية الفلسطينية للعام 2014 (مليون دولار)

	صناعه وزراعه	تجارة جملة ومفرق	عقارات وسكن وإنشاءات	سلع استهلاكية وسيارات	خدمات واقتناء أصول للاستثمار	قطاع (السلطة)
الإسلامي العربي	13.1	49.3	45.1	35.3	56.5	47.9
الإسلامي الفلسطيني	7.9	77.4	84.9	38	32.4	87.3
الإجمالي	21	126.7	130	73.3	88.9	135.2

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقارير السنوية للبنك الإسلامي العربي والفلسطيني، 2014)

تركزات استخدام أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية والمديونية في المصارف الإسلامية الفلسطينية:

لأجل تحقيق أهدافها الاستثمارية تستخدم المصارف الإسلامية الفلسطينية أدوات تمويلية مختلفة، وهذه الأدوات منها ما هو قائم على مفهوم الملكية كالمشاركة والمضاربة، حيث يشترك كل من المصرف الإسلامي وعميله في ملكية المشروع الممول بغض النظر عما يقدمه كل طرف مالاً كان أو عملاً أو الاثنين معاً، فيأخذ العميل نتيجة لهذه الشراكة صفة المالك للمشروع، ومنها ما هو قائم على مفهوم المديونية كبيوع المرابحة والإجارة والاستصناع والسلم والقرض الحسن، والتي ينتج عن التعامل بها مديونية ثابتة في ذمة العميل المستفيد من التمويل، إلاّ أن الملاحظ من خلال التقارير السنوية الصادرة عن المصارف الإسلامية الفلسطينية أن صيغ التمويل القائمة على مفهوم المديونية قد طغت على أغلب استخداماتها في حين أن بعض الصيغ القائمة على مفهوم الملكية كالمضاربة والمشاركة استخدمت حديثاً وبقيم منخفضة بالمقارنة مع إجمالي التمويلات المباشرة الممنوحة، وعليه فإننا سنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة ما درجة تركزات استخدام المصارف الإسلامية الفلسطينية لأدوات التمويل الإسلامية القائمة على مفهوم الملكية من جهة، والمديونية من جهة أخرى، وأهمية تلك الأدوات في تنمية النشاط الاقتصادي، وبشكل أكثر دقة سنحاول معرفة مدى مساهمة الصيغ التمويلية التي تستخدمها المصارف الإسلامية القائمة على مفهوم الملكية والمديونية في النشاط الاقتصادي؟

وسيتم ذلك من خلال:

أولاً : بيان درجة استخدام المصارف الإسلامية الفلسطينية للصيغ الإسلامية القائمة على مفهوم الملكية ودورها في تنمية النشاط الاقتصادي .

من صيغ التمويل القائمة على مفهوم الملكية المضاربة والمشاركة، وهي أدوات قائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة وفي ملكية المشروع الممول:

1. المضاربة :

تعتبر المضاربة إحدى أهم صور التمويل في الاقتصاد الإسلامي، وهي الأساس الذي تقوم عليه فكرة المصارف الإسلامية في قبولها للودائع وتشغيلها لها، سواء أكانت مضاربة مطلقة أم مضاربة ثلاثية العلاقة [13]، وتعني صيغة المضاربة دخول المصرف في صفقة محددة مع متعامل أو عدة متعاملين بحيث يقدم المصرف المال اللازم للصفقة ويقدم المتعامل الجهد، ويصبح الطرفان أو الأطراف شركاء في الغنم والغرم أي في الربح والخسارة، بحيث يوزع الربح وفقا للنسب المتفق عليها، وإن تحققت خسارة يتحملها المصرف بخسارة رأسماله ويتحمل المتعامل خسارة جهده، وهي بالأساس تقوم على أساس الصدق والأمانة والإخلاص من جانب المضارب، ولا يترتب على المضارب أية مديونية مالية نتيجة للخسارة ما لم يثبت التعدي أو التقصير، وللمضاربة منافع ودور فاعل في التنمية الاقتصادية علاوة على ما تحققه من فائدة للمضاربين مثل إنشاء مشروعات جديدة تنتج فرصاً جديدة للعمل مما يؤدي إلى المساعدة في التغلب على البطالة وكذلك في منع اكتناز الأموال، وتحقق التكامل بين عناصر الإنتاج، وتزيد من فرص التشغيل وحجم الاستثمار وإنشاء مشاريع جديدة، وبالمحصلة تدعم وتساهم في التنمية الاقتصادية، إلا أن استخدام المصارف الإسلامية الفلسطينية لأداة المضاربة ضئيلة بالمقارنة مع أدوات التمويل القائمة على مفهوم المديونية.

وبالنظر إلى الجدول (16) نجد أن استخدام البنك الإسلامي العربي لأداة المضاربة كان ولا يزال متواضعاً بالمقارنة مع الأدوات الأخرى، حيث سجلت التمويلات المستخدمة بأداة المضاربة في البنك الإسلامي العربي ما قيمته 9.14 مليون دولار في العام 2010 مشكلة ما نسبته 11.4% من إجمالي التمويلات المباشرة الممنوحة من قبل البنك في العام 2010، انخفضت إلى 7.6 مليون دولار وتمثل ما نسبته 3% من إجمالي التمويلات الممنوحة في العام 2014.

(13) مقداد وحلس، مجلة الجامعه الاسلامية، المجلد الثالث عشر، العدد الاول، صفحة 243 - 244 ، 2005 م

جدول (16) استخدام أداة المضاربة للبنك الإسلامي العربي خلال الفترة 2010 – 2014 (مليون دولار)

أداة التمويل	2010	2011	2012	2013	2014
المضاربة	9.14	8.25	9.37	7.98	7.6
إجمالي التمويلات المباشرة	79.83	132.9	171.5	191	247.7
نسبة المضاربة / إجمالي التمويلات	11.4 %	6.2 %	5.4 %	4.1 %	3 %

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقرير السنوي للبنك الإسلامي العربي،2014)

استخدم البنك الإسلامي الفلسطيني أداة التمويل بالمضاربة حديثاً ومع بداية العام 2014، حيث قام البنك بتمويل ما قيمته 5.64 مليون دولار باستخدام أسلوب المضاربة، والذي يبدو أن المصارف الاسلامية الفلسطينية لا تميل الى استخدام أداة المضاربة في تمويلاتها لما قد تواجهه بتقديراتهم للمعوقات والعقبات في التطبيق والابتعاد ما أمكن عن تحمل المخاطرة، ولتشجيع استخدام أداة المضاربة من قبل المصارف الإسلامية الفلسطينية، ينبغي تقديم حوافز من قبل السلطات الرقابية لحث المصارف الإسلامية الفلسطينية على تعميق استخدام أداة المضاربة وذلك من خلال تقديم حزمة من الإعفاءات والمزايا.

2. المشاركة:

وهي من أدوات أو صيغ التمويل الإسلامية القائمة على مفهوم الملكية، وتقوم المشاركة على أساس اشتراك طرفين أو أكثر في تمويل مشروع ما (المصرف وصاحب المشروع) ولكل منهما جزء ثابت في رأس المال، على أن يقتسما عائد المشروع بحسب رأس مال كل منهما بعد خصم حصة القائم بالإدارة على نحو ما يتفقان عليه، أما الخسارة فيتم تقسيمها حسب رأس المال، وتمثل عقود المشاركة اتحاد الملكية والإدارة[14]، ومن أهم مزايا المشاركة كأسلوب تمويل أن التمويل بالمشاركة لا يضيف شيئاً إلى تكلفة المشروع، ومن ثم فلا زيادة في أسعار منتجات المشروع،وتوفر المشاركة الحافز لكل الشركاء لإنجاح المشروع، لأن الجميع سيشترك في الناتج وينتظره، كما إن المخاطرة يتحملها جميع الشركاء بنسب عادلة.

ولم تظهر في التقارير السنوية الصادرة عن البنوك الإسلامية الفلسطينية أية قيود لاستخدام أداة المشاركة في تمويلاتها للسنوات التي سبقت العام 2014، حيث

(14) الرفيعي وآخرون، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، صفحة 23، 2012م

قام البنك الإسلامي الفلسطيني حديثاً باستخدام أداة المشاركة في العام 2014 بقيمة 1.67 مليون دولار وشكلت ما نسبته 0.4% من إجمالي التمويلات المباشرة للبنك، وبالمثل قام البنك الإسلامي العربي باستخدام أداة المشاركة في العام 2014 قيمة 1.95 مليون دولار وبنسبة 0.7% من إجمالي تمويلات البنك المباشرة، وربما يعود سبب امتناع المصارف الإسلامية الفلسطينية عن استخدام أداة المشاركة في تمويلاتها حسب تقديراتهم لما قد تواجهه من معوقات وعقبات في التطبيق أو لتقديرات المصرف في ارتفاع نسبة المخاطرة لصيغة المشاركة، أو من منظور آخر وهو أن وظيفة المصرف أساساً هي التمويل وليس التملك من جهة، ومن جهة أخرى إن أغلب الأدوات التي تستخدمها المصارف الفلسطينية تقوم على مفهوم المديونية وأهمها المرابحة للآمر بالشراء، كون المرابحة تتصف بسرعة تسييلها ووضوح التدفق النقدي والعائد شبة المضمون، ولكي تقوم المصارف الإسلامية الفلسطينية بالدور الفاعل تجاه التنمية الاقتصادية، يتوجب عليها أن تخفض من نسبة استخداماتها لأدوات التمويل القائمة على المديونية في تمويلاتها وتتجه بجزء من تمويلاتها نحو استخدام أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية وهي المشاركة والمضاربة، حتى تفي بالدور المتوقع منها في تنمية النشاط الاقتصادي مما يساهم في حل مشكلة البطالة، وهذا يتوافق مع المسؤولية الدينية والوطنية والاجتماعية المنوطة بالمصارف الإسلامية الفلسطينية، وعليها أن تنوع في تطبيق واستخدام عقود المشاركة المختلفة ومنها المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتملك)، والمشاركة في التشغيل (تمويل رأس المال)، والمشاركة على أساس الصفقة الواحدة.

ولأداة المشاركة مزايا عديدة في تنمية النشاط الاقتصادي منها زيادة فرص التشغيل وحشد المدخرات الاقتصادية وتوزيع مخاطر المشروع بين مجموعه من المستثمرين الذين يمثلهم المصرف والأطراف الأخرى المشاركة في المشروع، وعدالة توزيع العائد، وتأسيس المشروعات الإنتاجية التي تساعد في نمو وتطوير الاقتصاد الوطني مما يعني معالجة المشكلات الاقتصادية كالتضخم والركود الاقتصادي وسوء توزيع الثروة.

ثانيا : بيان درجة استخدام المصارف الإسلامية الفلسطينية للصيغ الإسلامية القائمة على مفهوم المديونية ودورها في تنمية النشاط الاقتصادي.

من الصيغ القائمة على مفهوم المديونية بيوع المرابحة والإجارة والاستصناع والسَّلَم والقرض الحسن، والتي ينتج عن التعامل بها مديونية ثابتة في ذمة العميل المستفيد من التمويل ومنها:

1. **المرابحة:** وهي بيع السلعة أو الخدمة بثمنها الأصلي مع إضافة (نسبة أو مبلغ)

ربح، وهي من أنواع بيوع الأمانة، ويشترط لصحة عقد المرابحة تملك المصرف الإسلامي للسلعة بطريقة الملكية المتعارف عليها في المجتمع المتعامل فيه، حيث من الممكن أن تختلف صورة نقل الملكية من الفرد العادي الذي يحتاج إلى سلعة معينة عن تاجر يبرم الصفقات، فالأول يريد أن يرى السلعة أمام عينيه، بينما التاجر قد يكتفي بوصول مستندات الشحن في حالة الاستيراد، وفي جميع الأحوال فإن المصرف ملزم بالشروط المتفق عليها، وهو يضمن السلعة في حالة التلف والعيب والغرق والحريق والسرقة، وغير ذلك مما يمكن أن يحدث لها[15]، ويتخذ بيع المرابحة أحد الشكلين التاليين:

أ. المرابحة البسيطة: وتكون بين طرفين أحدهما لديه السلعة ويرغب في بيعها للآخر بثمن آجل أكثر من الثمن العاجل، مثل البيوع التي يقوم بها التجار في العادة فهم يشترون السلع ويحتفظون بها حتى يأتي من يرغب بشرائها فيبيعونه إياها بربح.

ب. المرابحة للآمر بالشراء: وتعرَّف المرابحة للآمر بالشراء أو المرابحة المصرفية بأنها: قيام المصرف بتنفيذ طلب المتعاقد معه على أساس شراء الأول ما يطلبه الثاني بالنقد الذي يدفعه المصرف كليا أو جزئيا وذلك مقابل التزام الطالب بشراء ما أمر به وحسب الربح المتفق عليه عند الابتداء[16]، ومعنى ذلك أن يتقدم العميل إلى المصرف طالبا منه شراء سلعة ليست في حوزة المصرف، ويعده بأنه إذا قام بشراء هذه السلعة فسيقوم العميل بشرائها منه بما تقوم عليه من تكلفة زائدة يتفقان عليها، أي أن الفرق بين المرابحة للآمر بالشراء والمرابحة الأصلية هو عدم امتلاك البائع (المصرف) للسلعة عند تقدم المشتري لشرائها، وهي من أهم الأدوات الأكثر استخداماً من قبل المصارف الإسلامية الفلسطينية.

إن المرابحة كما تجريها المصارف الإسلامية الفلسطينية تحت مسمى المرابحة للآمر بالشراء هي صيغة تجارية استهلاكية لا يمكن لها أن تسهم في دفع عجلة التنمية للاقتصاد بالقدر المأمول إذا بقيت تطبق في المصارف الاسلامية الفلسطينية من خلال التركيز على استخدامها دون الأدوات الإسلامية الأخرى وهذا ما أفرزته هذه الدراسة من تحليل للتقارير السنوية الصادرة عن المصرفين، حيث إن أداة المرابحة للآمر بالشراء لا يفي استخدمها لوحدها في التنمية الاقتصادية للأسباب الآتية:

1. عدم تمكنها من تمويل رأس المال الثابت للمشاريع الإنتاجية طويلة الأجل، فالمرابحة التي تقدمها المصارف الإسلامية الفلسطينية في مجملها مرابحة تجارية استهلاكية لما افرزه التطبيق العملي لاستخدامات صيغة المرابحة.

(15) مقداد وحلس، مجلة الجامعه الاسلامية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، صفحة 245، 2005 م

(16) فياض، عطية ، التطبيقات المصرفية لبيع المرابحة في ضوء الفقه الإسلامي، دار النشر للجامعات،مصر، الطبعة الاولى، صفحة 65 ، 1999 م

2. عدم ملائمة المرابحة لتمويل رأس المال العامل من ناحيتين، أولاهما أن صيغة المرابحة لا تعطي المنشأة الحرية الكافية في الإنتاج والتسويق إذ تكون المنشأة مقيدة بزمن محدد لتسديد الأقساط مستحقة الدفع للبنك، ومن ناحية ثانية فإن هذه الصيغة لا يمكن تطبيقها إلاّ في توفير السلع العينية فقط، بينما معظم رأس المال العامل يوجه لمقابلة نفقات نقدية.

3. ارتفاع التكاليف التي يتحملها العميل بسبب الهامش الذي يدفعه للمصرف، وهذا راجع في الأساس إلى التكاليف التي يتحملها المصرف والتي يضيفها إلى ثمن السلع عندما يقوم بحساب هامش الربح.

إلاّ أنٍ ما سبق ذكره لا ينفي أن يكون لصيغة المرابحة دور تنموي، ولكن لن يكون فاعلاً في التنمية الاقتصادية إذا تم التركيز على استخدامها بنسبة تمويل مرتفعه بالمقارنة مع أدوات التمويل الأخرى، ولا بد من أن تقوم المصارف الإسلامية الفلسطينية بتعميق استخدام أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية حتى تتمكن من أن تؤدي دوراً فاعلاً في تنمية الاقتصاد، وبالنظر إلى الجدال (17) يتضح نسبة استخدام أداة المرابحة للآمر في الشراء من قبل البنك الإسلامي العربي بالمقارنة مع إجمالي التمويلات، حيث سجل متوسط أعلى قيمة تمويل 85% من إجمالي التمويلات المباشرة الممنوحة للعملاء خلال الفترة 2010 - 2014، وهذه دلالة واضحة على أن المصرف يعتمد في الأساس على استخدام أداة المرابحة للآمر في الشراء في منح التمويلات.

جدول (17) استخدام أداة المرابحة من قبل البنك الإسلامي العربي خلال 2010 - 2014 (مليون دولار)

أداة التمويل	2010	2011	2012	2013	2014
المرابحة للآمر بالشراء	62.0	116.6	153.7	172.4	219.3
إجمالي التمويلات المباشرة	79.83	132.9	171.5	191	247.7
نسبة المرابحة /إجمالي التمويل	77 %	87 %	89 %	90 %	88 %

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقرير السنوي للبنك الإسلامي العربي 2014)

وبالنظر إلى الجدول (18) يتضح نسبة استخدام أداة المرابحة للآمر بالشراء من قبل البنك الإسلامي الفلسطيني بالمقارنة مع إجمالي التمويلات المباشرة،حيث سجل متوسط أعلى قيمة تمويل 96.5% من إجمالي التمويلات المباشرة الممنوحة للعملاء خلال الفترة 2010 - 2014، وهذه دلالة واضحة على إن البنك يعتمد في

الأساس على استخدام أداة المرابحة للآمر في الشراء في منحه للتمويلات المباشرة.

جدول (18) استخدام أداة المرابحة من قبل البنك الإسلامي الفلسطيني خلال 2010 – 2014 (مليون دولار)

أداة التمويل	2010	2011	2012	2013	2014
المرابحة للآمر بالشراء	168.2	183.7	204.6	263.6	333.7
إجمالي التمويلات المباشرة	172.89	189.72	210.75	268.8	352.2
نسبة المرابحة /إجمالي التمويل	%97	%96	%97	%97	%94.5

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقرير السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني 2014)

2. **السَّلم:** ويقوم على مبادلة عوضين، أولهما حاضر وهو الثمن، والآخر مؤجل وهو الشيء المسلَم فيه، فالسَّلم هو أن يقوم البائع (المسلَم إليه) بالحصول على ثمن البضاعة (المسلَم فيه) مسَّبقاً من المشتري (المسلِم) ثم يقوم بتسليمه البضاعة في وقت لاحق، ويطلق عليه أيضاً البيع الحاضر للثَمن الآجل، ولم تظهر القوائم المالية خلال فترة الدراسة أية قيود تشير إلى استخدام أداة السلم من قبل البنوك الإسلامية الفلسطينية العاملة في مناطق الضفة الفلسطينية المحتلة بالرغم من الدور التنموي الذي تؤديه في تمويل رأس المال العامل وفي تمويل الحرفيين وصغار المنتجين[17].

3. **الإستصناع:** وهو عقد بيع بين طرفين، يسمى الأول صانعا والذي يقوم بصناعة شيء معين وبمواد من عنده ليبيعه إلى الطرف الثاني والذي يسمى مستصنعا بناء على طلب منه مقابل ثمن معلوم، يمكن أن يدفع الثمن حالا أو مؤجلا وقد يسدد على أقساط[18]، وللاستصناع أهمية في الاقتصاد لأنه يستخدم في كافة المجالات الصناعية، فيمكن للبنك الإسلامي من خلال استخدام أداة الاستصناع أن يقوم بدور هام في دعم جهود التنمية الصناعية الفلسطينية وزيادة القدرات الإنتاجية.

وبالنظر إلى الجدول (19) يتضح مدى استخدام الاستصناع من قبل البنك الإسلامي الفلسطيني بالمقارنة مع إجمالي التمويلات، حيث سجل استخدام أداة الاستصناع نسباً متدنية من إجمالي التمويلات الممنوحة من قبل البنك خلال الفترة 2010 - 2014.

(17) عمر،محمد عبد الحليم، الاطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبق المعاصر، صفحة 65، الطبعه الثالثة، 2004 م

(18) عربيات،وائل، المصارف الاسلامية والمؤسسات الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعه الاولى، صفحة 185 - 187، 2006 م.

جدول (19) استخدام أداة الاستصناع من قبل البنك الإسلامي الفلسطيني خلال 2010 - 2014 (مليون دولار)

أداة التمويل	2010	2011	2012	2013	2014
الاستصناع	0.99	1.16	0.48	0.40	4.0
إجمالي التمويلات المباشرة	172.89	189.72	210.75	269.98	352.9
نسبة الاستصناع / إجمالي التمويلات	%0.5	%0.6	%0.2	%0.1	%1.1

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقرير السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني 2013)

وبالنظر إلى الجدول (20) يتضح مدى استخدام أداة الاستصناع من قبل البنك الإسلامي العربي بالمقارنة مع إجمالي التمويلات حيث سجل استخدام أداة الاستصناع نسباً متدنية من إجمالي التمويلات الممنوحة من قبل المصرف خلال الفترة 2010 - 2014.

جدول (20) استخدام أداة الاستصناع من قبل البنك الإسلامي العربي خلال 2010 - 2014 (مليون دولار)

أداة التمويل	2010	2011	2012	2013	2014
الاستصناع	4.79	4.15	3.18	2.56	2.81
إجمالي التمويلات المباشرة	79.83	132.9	171.5	191	247.7
نسبة الاستصناع / إجمالي التمويلات	%6	%3	%1.8	%1.3	%1.1

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقرير السنوي للبنك الإسلامي العربي 2014)

وفيما يلي عرض للدور التنموي الذي يمكن أن يؤديه عقد الاستصناع في تنمية النشاط الاقتصادي:

أ. تمويل رأس المال الثابت للمنشآت: يمكن للمصرف الإسلامي أن يقوم عن طريق عقد الاستصناع بتوفير الأصول الثابتة اللازمة لقيام المصانع أو لإحلالها في المصانع القديمة القائمة، أو لأجل توسيع خطوط الإنتاج، وفي سبيل توفير هذه الأصول فإن أمام المصرف الإسلامي خيارين، فإما أن يكون صانعا لهذه الأصول أو شريكا لبعض المؤسسات التي تنتجها، وإمَّا أن يقوم بتوفير هذه الأصول عن طريق صيغة الاستصناع الموازي، وفي كلتا الحالتين فإن هذا يكون مقابل ثمن يسدد له من

طرف المستفيد من هذه الأصول[19].

ب. تمويل رأس المال العامل: إذا كان العميل المحتاج إلى التمويل هو الجهة التي تقوم بالتصنيع، فيمكن للمصرف الإسلامي أن يدخل في عقد الاستصناع كمستصنع يشتري بموجبه سلعة محددة المواصفات من هذه الجهة ويتسلمها آجلا، ويدفع في هذه الحالة الثمن على أقساط تتناسب واحتياجات الصرف الجاري لدورة الإنتاج، كأن يتوافق القسط الذي يدفعه المصرف مع تاريخ دفع أجور العمال، مما يوفر السيولة اللازمة لمقابلة المتطلبات النقدية.

ج. التخصيص الأمثل لموارد التمويل: إذا كان العميل المحتاج إلى التمويل هو الصانع، فإن الأموال التي سيحصل عليها من المصرف، ستوجه لإنتاج السلعة المتفق عليها وبمواصفاتها المحددة كونه عند الأجل المحدد سيسلمها إلى المصرف، وحتى إن لم يكن هذا العميل هو الصانع الفعلي للسلعة، إلاّ أن أموال البنك في الأخير ستوجه لإنتاج هذه السلعة لتسلم إليه، أما في حالة حصول هذا العميل على قرض تجاري فليس هنالك ما يجبره على استخدام هذا القرض في الإنتاج، فكل ما يهمه ويهم المصرف التجاري هو أن يسدد أصل هذا القرض والفوائد المترتبة عليه.

د. تخفيض تكاليف المنتجات: عقد الاستصناع مشابه لما يعرف اليوم بالإنتاج حسب الطلب، كون الصانع لن يقوم بالإنتاج إلا بعد حصوله على طلب المستصنِع، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض تكاليف المنتجات، حيث إن الصانع لن يتحمل تكاليف تخزين وتسويق المنتجات والتأمين عليها، بل سيسلمها مباشرة للمستصنِع في الأجل المحدد، ومن المعلوم أن هذه التكاليف في حال لم يتحملها الصانع، فإنها ستخصم من ثمن المنتج، أي أن التكلفة التي سيتحملها المستهلك النهائي لهذا المنتج في الأخير ستكون أقل في هذه الحالة بفضل عقد الاستصناع[20].

و. محاربة البطالة: عادة ما يتطلب عقد الاستصناع استخدام مهارات حرفيه معينة، بل ويتطلب في كثير من الأحيان استخدام أكثر من مهارة في نفس الوقت، مما يزيد من معدلات التشغيل وخفض البطالة في المجتمع.

ومما سبق يتضح لنا أن لعقد الاستصناع دور هام في التنمية كونه يرتبط بمشروعات فاعلة تمس جميع القطاعات، الأمر الذي يعمل على توسيع قاعدة الصناعة، إلا أن البيانات المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الفلسطينية حول مستوى استخدامهم لأداة الاستصناع بالمقارنة مع أدوات التمويل الأخرى جاءت متدنية، فبالرغم من ارتفاع حجم الودائع وارتفاع حجم التمويلات الممنوحة إلا

(19) عربيات، وائل، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية، الطبعه الأولى، صفحة 185 - 188، 2006م

(20) عربيات، وائل، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية، الطبعه الاولى، صفحة 185 - 188، 2006م.

أن استخدامهم لأداة الاستصناع في تراجع مستمر، وهذه دلالة واضحة على تدني مستوى مساهمة المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية.

4. **الإجارة:** الإجارة على نوعين، إجارة على عمل وإجارة على منفعة، والأولى تنصرف إلى استخدام شخص للقيام بعمل معلوم، وأما الثانية فهي التي تنصرف لمنفعة الأصول والأملاك، وعموماً فإنه يمكن للبنوك الإسلامية أن تستخدم صيغة الإجارة وفق صورتين:

أ. **الإجارة التشغيلية:** وهي أن يقوم المصرف الإسلامي بتمليك عميله المستأجر منفعة أصل معين لمدة معينة مقابل أجر معين على أن يتم إعادة الأصل إلى المصرف في نهاية مدة الإيجار، وفي هذه الحالة يتحمل المستأجر المصاريف التشغيلية، بينما يتحمل المصرف المصاريف الرأسمالية لهذا الأصل المؤجر[21].

ب. **الإجارة المنتهية بالتمليك:** والإجارة المنتهية بالتمليك تختلف عن الإجارة التشغيلية من حيث إن ملكية الأصول المؤجرة تؤول في نهاية العقد إلى المستأجر بعد سداده لكامل أقساط الإجارة، وذلك طبقا لما يصدر من المصرف الإسلامي من وعد بالبيع، بسعر يحدد في الوعد أو بسعر السوق أو بسعر منخفض أو من دون مقابل، ويكون الوعد بالبيع أو الهبة معلقاً على شرط سداد جميع الأقساط، ويكون هذا الوعد في عقد منفصل عن عقد الإجارة، وتسري بطبيعة الحال جميع أحكام الإجارة التشغيلية على هذا النوع قبل انتقال ملكية الأصل إلى العميل المستأجر[22].

ولعقد الإجارة دور هام في دفع عجلة التنمية والنشاط الاقتصادي الفلسطيني، وذلك من خلال:

أ. تخفيض تكاليف الاستثمار وزيادة معدل العائد: من المعروف أنه كلما انخفضت تكاليف المشروعات وزادت أرباحها اتسعت دائرة الاستثمار، وينعكس ذلك الانخفاض في التكاليف على أسعار السلع والخدمات المنتجة، مما يعمل على زيادة القدرة الشرائية للمستهلكين، ويرافق ذلك زيادة الطلب الفعال مما يؤدي من جديد إلى زيادة الإنتاج والاستثمار، ويمكن للمصارف الإسلامية أن توفر للمنشآت عن طريق عقد الإجارة المنتهية بالتمليك مختلف الأصول الثابتة كالآلات والمعدات، ويُمَكِّنَها في المقابل من تخفيض جزء كبير من تكاليف الإنشاء، كون المنشأة ليست مضطرة إلى تسديد أي قدر من قيمة هذه الأصول مسبقا، ويمكن أيضاً تخفيض جزء كبير من تكاليف التجديد خاصة إذا كان معدل الإحلال التكنولوجي مرتفعا في هذا النوع من

(21) الوادي وسمحان،المصارف الإسلامية، الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر، الطبعه الاولى،صفحة 259، 2007م.

(22) فرفور،حسام الدين،بحث مقدم الى المؤتمر الثاني للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، صفحة 12، 2009 م.

الأصول[23]، وهذا في حال ما إذا كانت المنشأة في حاجة دائمة إلى هذه التجهيزات، أما إذا كان احتياجها لها مؤقتا، فيمكن للمصرف الإسلامي أن يوفرها لها عن طريق عقد الإجارة التشغيلية، فلا تضطر بذلك إلى تحمل النفقات المرتفعة لتملك هذه الأصول، ومن جهة أخرى فإن مصاريف التأمين على الأصول وصيانتها حسب عقد الإجارة الذي تستخدمه المصارف الإسلامية تقع على عاتق البنك الإسلامي باعتباره المالك لهذه الأصول[24]، مما يعني تكلفة أقل يتحملها المستأجر، على خلاف المصارف التقليدية التي تجعل كل هذه المصاريف على عاتق المستأجر.

ب. تخفيف العبء المالي على رأس المال العامل: تقدم الإجارة المنتهية بالتمليك تمويلاً كاملاً لقيمة الأصول الثابتة من آلات ومعدات وتوفر في نفس الوقت السيولة النقدية للعميل المستأجر كونه لن يسدد قيمة الأصل دفعة واحدة، مما يخفف من العبء المالي على رأس المال العامل لديه.

ج. تخطي حاجز الضمانات: تميزت صيغة الإجارة بتخطي حاجز الضمانات الذي يمثل في كثير من الأحيان عقبة في حصول المؤسسات على المعدات الحديثة التي ليس لها القدرة على شرائها بأموالها الخاصة، مما يتيح للبنوك الإسلامية تمويل هذا القطاع الهائل والفاعل في التنمية الاقتصادية.

د. الحد من التضخم: يتميز التمويل عن طريق الإجارة بأنه تمويل عيني يُمَكِّن المستأجرين من الانتفاع بالمعدات اللازمة لمزاولة أنشطتهم، بدلاً من تقديم التمويل النقدي لشراء هذه الأصول، مما يحد من حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد ويحد بالتالي من نسبة التضخم.

هـ. توظيف الطاقات العاطلة: يمكن للمصارف الإسلامية أن تساهم في التخفيف من البطالة عن طريق عقود الإجارة، حيث يمكن للعميل المستفيد بعد أن يسدد جميع أقساطه أن يصبح منتجاً للدخل ومالكاً بعد أن كان عاطلاً عن العمل، وهو الأمر الذي سيخفض من حجم البطالة بين شرائح واسعة من المجتمع.

و. تنمية القطاع الزراعي: من خلال الإجارة يمكن للمصارف الإسلامية توفير الآلات والمعدات الزراعية للمزارعين الذين لا يقدرون على اقتنائها، مما يجعل منهم منتجين ويسهمون في التنمية.

وعليه فإنه يمكننا القول أن عقد الإجارة بنوعيها التشغيلية والمنتهية بالتمليك، يمكن أن يكون أسلوباً فاعلاً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، خاصة وأن عقد الإجارة المنتهية بالتمليك أصبح يمثل بديلاً شرعياً لأسلوب التأجير التمويلي ويعد أسلوب تمويل حديث نسبياً في الأنظمة الاقتصادية، والجداول الآتية (21) (22)

(23) الخضيري، محسن احمد، البنوك الإسلامية،دار ايتراك للطباعه،الطبعة الاولى، صفحة 142، 1999 م.

(24) ابو سليمان،عبد الوهاب إبراهيم، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية،الطبعه الثانية، صفحه 78 - 84 ، 2000 م.

تبين ما درجة استخدام المصارف الإسلامية الفلسطينية لأداة الإجارة خلال الفترة 2010 - 2014:

جدول (21) استخدام أداة الإجارة المنتهية بالتملك للبنك الإسلامي العربي خلال الفترة 2010 - 2014 (مليون دولار)

أداة التمويل	2010	2011	2012	2013	2014
الإجارة المنتهية بالتملك	3.90	3.96	5.26	8.06	14.99
إجمالي التمويلات المباشرة	79.83	132.9	171.5	192	247.7
نسبة الإجارة / إجمالي التمويلات	4 %	2 %	3 %	4 %	6 %

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات المالية من التقرير السنوي للبنك الإسلامي العربي،2014)

جدول (22) استخدام أداة الإجارة المنتهية بالتملك للبنك الإسلامي الفلسطيني خلال الفترة 2010 - 2014 (مليون دولار)

أداة التمويل	2010	2011	2012	2013	2014
الإجارة المنتهية بالتملك	3.70	4.86	5.67	5.98	5.2
إجمالي التمويلات المباشرة	172.89	189.72	210.75	269.98	352.9
نسبة الإجارة / إجمالي التمويلات	2 %	2 %	2 %	2 %	1.4 %

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات المالية من التقرير السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني،2014)

مما سبق يتضح أن لأداة الإجارة دوراً مهماً في تنمية النشاط الاقتصادي، إلا أن البيانات المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الفلسطينية حول مستوى استخدامهم لأداة الإجارة بالمقارنة مع أدوات التمويل الأخرى جاءت متدنية، فبالرغم من ارتفاع حجم الودائع وارتفاع حجم التمويلات إلا أن استخدامهم لأداة الإجارة منخفض، وأيضاً لم تسجل أية استخدامات لأداة الإجارة التشغيلية.

الخاتمة

بعد أن تم التطرق إلى مختلف محاور الدراسة وإلى الصيغ التمويل القائمة على مفهوم الملكية والمديونية التي تستخدمها المصارف الإسلامية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

النتائج

1. إن صيغة المرابحة للآمر بالشراء هي الأداة الأكثر استخداماً من قبل المصارف الإسلامية الفلسطينية، وتقدم بقيم مالية مرتفعة وبمعدلات استخدام تزيد بالمتوسط عن 85% من إجمالي التمويلات المباشرة الممنوحة بالرغم من أنها ليست من الصيغ التنموية الفاعلة بالقدر المأمول في تنمية النشاط الاقتصادي، لأنها صيغة تجارية استهلاكية بالمقارنة مع صيغ التمويل القائمة على مفهوم الملكية كالمضاربة والمشاركة.

2. إن استخدام عقد السلم في كل أنواع السلع تقريباً قد يفتح الباب لاستغلال هذا العقد في المصارف الإسلامية لتمويل مختلف النشاطات الاقتصادية، إلا أن المصارف الإسلامية الفلسطينية لا تستخدم تلك الأداة التمويلية.

3. إن لأداة الاستصناع أهمية و دوراً فاعلاً في التنمية الاقتصادية كونها ترتبط بمشروعات حقيقة تمس جميع القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يعمل على توسيع قاعدة الصناعة، إلا أن البيانات المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الفلسطينية تشير إلى تدني استخدام تلك الأداة.

4. إن عقد الإجارة بنوعيه: التشغيلي والمنتهي بالتمليك يمكن أن يكون أسلوباً فاعلاً في دفع عجلة التنمية، خاصة وأن عقد الإجارة المنتهية بالتمليك أصبح يمثل بديلاً شرعياً لأسلوب التأجير التمويلي الذي يعد أسلوباً تمويلياً حديثاً نسبياً في الأنظمة الاقتصادية، وقد لوحظ تدني استخدام أداة الإجارة المنتهية بالتملك من قبل المصارف الإسلامية الفلسطينية وأيضاً لا تستخدم أداة الإجارة التشغيلية بالمطلق.

5. ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن صيغ التمويل القائمة على مفهوم الملكية وبالرغم من أنها صيغ تنموية فاعلة في تنمية النشاط الاقتصادي، إلا أنها متدنية الاستخدام من قبل المصارف الإسلامية الفلسطينية، وإن اعتمادها الكلي في منح التمويلات المباشرة قائماً على استخدام الأدوات الإسلامية القائمة على المديونية وأبرزها تركيزاً أداة المرابحة للآمر في الشراء وهي صيغة تجارية استهلاكية قد لا تفيد الاقتصاد والتنمية بالقدر والمستوى المأمول بالمقارنة مع أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية.

6. ركزت المصارف الإسلامية الفلسطينية في تمويلاتها على قطاعات اقتصادية معينة وأهملت جزئيا باقي القطاعات الاقتصادية التي وإن مولت بالقدر الكافي ستكون داعمة أساسية للتنمية الاقتصادية، كما أن المصارف الإسلامية الفلسطينية قامت بتوظيف جزء من ودائع العملاء خارج فلسطين بالرغم أن الاقتصاد المحلي أحوج إلى تلك الأموال.

التوصيات

لقد أظهرت الدراسة أن المصارف الإسلامية الفلسطينية تمكنت من تجميع المدخرات من المودعين وبما يتفق مع دورها النظري، إلا أن هذه المصارف لم تصل إلى مستوى التوقعات المأمولة في تقديم التمويلات الكافية للمشاريع الاستثمارية من خلال استخدام الأدوات التمويلية الفاعلة والداعمة للتنمية الاقتصادية وهي القائمة على مفهوم الملكية كالمشاركة والمضاربة وأخرى قد يساهم استخدامها في التنمية كبيوع الإجارة والسلم والاستصناع، وإنما استخدمت المصارف الإسلامية الفلسطينية أدوات غير كافية بالمعنى الفاعل لدعم التنمية الاقتصادية، بل إن المصارف الإسلامية الفلسطينية ومن خلال بياناتها المالية قد سعت إلى تحقيق أهدافها الربحية دون المساهمة بشكل فاعل في التنمية الاقتصادية، ولا ينبغي أن نقلل من دور المصارف الإسلامية المتوقع تجاه تنمية النشاط الاقتصادي في فلسطين، ولكن ينبغي أن نأخذ في الاعتبار التوصيات الآتية:

1. يتوجب على السلطات النقدية الفلسطينية المساهمة في حث المصارف الإسلامية الفلسطينية إما عن طريق الإقناع الأدبي أو بتقديم حوافز ومزايا تجاه تحفيز المصارف الإسلامية لتعميق استخدام الأدوات التمويلية القائمة على مفهوم الملكية، وعدم التركيز الكلي على أداة المرابحة للآمر بالشراء في تمويلاتها من جهة، ومن جهة ثانية حثهم على تنويع وتوزيع تركزات التمويلات على مختلف القطاعات الاقتصادية، وعدم التركيز فقط على قطاع اقتصادي واحد.

2. على المصارف الإسلامية الفلسطينية أن توسِّع من دائرة تمويلاتها واستثماراتها لتشمل صيغ التمويل القائمة على مفهوم الملكية باستخداماتها التمويلية في ظل فوائض السيولة التي أصبحت في تزايد لديها.

3. على المصارف الإسلامية الاهتمام بتمويل المشاريع ذات الجدوى والمنفعة للتنمية الاقتصادية بعد إجراء دراسة معمقه لجدوى تلك المشاريع الاقتصادية، وزيادة الاهتمام بالمشاريع الخاصة بالمهنيين والحرفيين، وهذا يقتضي تطبيق استراتيجية التحول التدريجي من استخدام أدوات التمويل القائمة على مفهوم المديونية إلى أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية.

4. على المصارف الإسلامية الفلسطينية أن تنوع وتطور من أدواتها التمويلية ومن أحكام عقودها التمويلية، لتلائم الواقع الذي تعمل فيه هذه المصارف، وأن تكون عقود الصيغ التي يتم اعتمادها واضحة وقابلة للتطبيق العملي، مما يسهم في حل مشكلة البطالة وإيجاد طبقة من الحرفيين والصناعيين والمقاولين والتجار والمهنيين.

5. ضرورة أن تقوم المصارف الإسلامية الفلسطينية بتطبيق ما جاء في عقودها التأسيسية وأنظمتها الداخلية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفر التمويل اللازم لسد احتياجات مختلف القطاعات، كما أنه يتوجب على المصارف الإسلامية الفلسطينية الاستغلال الأمثل لمواردها الادخارية في استثمارها داخل فلسطين كون المجتمع الفلسطيني أحوج إلى تلك الأموال في استثماراته.

المراجع

1. عريقات وعقل، حربي محمد وسعيد جمعه، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر،الطبعة الاولى، عمان، الأردن،2010.
2. الرفيعي وآخرون، افتخار الرفيعي،احمد ياسين،خميس محمد،المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،العدد 31، بغداد، العراق، 2012.
3. أبو زيد، محمد عبد المنعم، الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، 1996.
4. مقداد وحلس، محمد ابراهيم، سالم عبد الله، دور البنوك الاسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، مجلة الجامعة الاسلامية، المجلد الثالث عشر، العدد الاول، غزة، فلسطين، 2005.
5. الهواري، سيد، الموسوعة العلمية للبنوك الإسلامية، الجزء السادس، القاهرة، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1982.
6. جبر، هشام محمد، دور المؤسسات المالية الاسلامية في التنمية في فلسطين، المؤتمر المصرفي الأول في فلسطين، غزة، فلسطين، 1998.
7. علي، أحمد محمد، دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الاولى سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك رقم 3 ، 1995.
8. أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة،1997.
9. البنك الإسلامي الفلسطيني، التقارير السنوية للأعوام، 2014، 2013، وعقود التأسيس للمصرف، رام الله، فلسطين
10. البنك الإسلامي العربي،التقارير السنويه 2014، 2013 وعقود التأسيس للمصرف، رام الله، فلسطين
11. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2014 ، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، فلسطين.
12. فرفور، حسام الدين، التمويل واستثمار الأموال في الشريعة الإسلامية؛ نظرة موجزة في ضوابط القواعد وسعة المقاصد بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (الصيرفة الإسلامية صيرفة استثمارية)، دمشق،2009.
13. الخضيري، محسن احمد، البنوك الإسلامية، دار ايتراك للطباعه والنشر والتوزيع، الطبعه الاولى، القاهرة، 1999.
14.عمر،محمد عبد الحليم، الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في

ضوء التطبيق المعاصر،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بنك التنمية الإسلامي، الطبعه الثالثه، جدة، 2004.
15. الوداي وسمحان، محمود حسين،وحسين محمد،المصارف الإسلامية، الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن، 2007.
16. عربيات، وائل، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 .
17. فياض، عطية، التطبيقات المصرفية لبيع المرابحة في ضوء الفقه الإسلامي، دار النشر للجامعات، مصر،1999 .
18. مقداد وحلس، محمد إبراهيم وسالم عبد الله،دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الأول للاستثمار والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005
19. أبو معمر، فارس، دور البنوك في الاستثمار في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد العاشر العدد الاول، غزة، فلسطين، 2002.

جميع الحقوق محفوظة لبيت المشورة للاستشارات المالية ©

Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

International Academic Refereed Journal On Islamic Finance and Banking

Issue (6) State of Qatar - April 2017

ISSN : 2409-0867 Online
ISSN : 2410-6836 Print

mashurajournal.com

Published by

بيت المشورة للاستشارات المالية
Bait Al-Mashura Finance Consultaions